العنوان:	المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين التبعية لحكومة الانتداب البريطاني واستقلالية القرار في إدارة شؤون الأوقاف 1922 - 1948
المؤلف الرئيسي:	أبو غزالة، هبه حسان احمد
مؤلفين آخرين:	سرور، موسى(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2016
موقع:	بيرزيت
الصفحات:	1 - 191
رقم MD:	789856
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة بيرزيت
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، حكومة الانتداب البريطاني، استقلالية القرارات، إدارة شؤون الأوقاف، ملكية الأراضي، فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/789856

الفصل الثالث

انجازات واخفاقات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ما بين

1948-1921

انجازات واخفاقات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ما بين 1921-1937

عانى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى من خطر الوكالة اليهودية التي أثرت على انجاز مهامه، فقد امتلكت الوكالة إمكانات مادية ضخمة إلى جانب طاقات بشرية مؤهلة سياسيا وإداريا وعلميا، وفي احتضان كامل من قبل الحكومة البريطانية، وتسهيلات قانونية وسياسية، أدت إلى إيجاد الوكالة اليهودية كحكومة حقيقية في فلسطين ترعى كافة شؤون اليهود. وفي الطرف الآخر، لم يملك الفلسطينيون مؤسسة ترعى شؤونهم سوى المجلس ، ذلك الجهاز الذي عانى من مجموعة كبيرة من المشكلات التي أعاقت مشاريعه وأهدافه، إلى جانب اللجنة التنفيذية التي ضعف دورها بعد وفاة موسى كاظم الحسيني عام 1934، مما أعطى أمين الحسيني القيادة الوطنية كاملة. وفي هذا الفصل سيتم التركيز على أهم العقبات التي عانى منها المجلس والتي بدورها أثرت على انجازاته التي وصفت بالمتواضعة مقارنة مع المكانة العظيمة التي كان من المفترض أن يقوم بها المجلس للشعب الفلسطيني، في ظل معاناة الشعب من أكبر خطر عصف به في تلك الفترة وهو الخطر الصهيوني .

إنجازات وإخفاقات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى:

واجه المجلس مشكلات عديدة أثرت على مدى إنجازاته وإخفاقاته. و من أبرز تلك المشكلات، عدم وجود سجلات ووثائق وأوراق تدل على الملكيات الوقفية للعقارات والأراضي، مشكلة لم تكن وليدة الصدفة بل امتداد للفوضى التي عصفت في فلسطين من عام 1908، بسبب سوء الإدارة العثمانية التي دفعت علماء القدس في عام 1913 إلى رفع برقية احتجاج لصدارة العظمى والمشيخة الإسلامية ونظارة المعارف في اسطنبول حول أوضاع الأوقاف المزرية في فلسطين، وإهمال الحكومة لها. وبانسحاب العثمانيين عام 1917 من فلسطين، حملوا معهم عددا كبيراً من الوثائق والمستندات التي تخص الأوقاف، الامر الذي عقد الموقف.

في ظل غياب هذه الوثائق والمستندات قامت حكومة الإنتداب البريطاني بتصنيف مساحات واسعة من الأراضي الوقفية على أنها أراضي أميرية وحكومية، وحتى عام 1929 أشار الخبير الانجليزي جون هوب سمبسون إلى صعوبة تمييز الأراضي الزراعية الموقوفة وقفاً صحيحاً[1]. حاول المجلس حل مشكلة الوثائق والمستندات من خلال طريقتين، لم يحققا غاية المجلس في حصر الأوراق والمستندات الوقفية. إذ اعتمد على إرسال موظفين للمناطق التي ترفع شكوى للمجلس على إعتداء

[1] سميح حمودة."دور المجلس الشرعي الإسلامي في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948".**حوليات القدس**.العدد 11. صيف 2011، ص73.

المتوليين على الوقف، وعند عدم إيجاد وثائق هذه الأوقاف يلجأ المجلس إلى إرسال الموظفين لحصر المساحة الوقفية وجمع معلومات الواردات والنفقات للوقف. وهذه العملية كانت بحاجة لوقت الطويل.

تضمنت محاضر المجلس وثائق تدلل على أن هذه الطريقة احتاجت إلى سنوات وموظفين ذي كفاءة، إذ في أغلب الأحيان كان المجلس يعين أكثر من موظف لنفس المهمة، وبالنظر للرسالة التي أرسلت من قاضي صفد إلى رئيس المجلس والأعضاء الأربعة تتضح المشكلة:

> "بما أن الأوقاف الإسلامية في أقضية صفد وطبرية والناصرة مبعثرة هنا وهناك وقسم منها ضائع ينبغي البحث عنه ولعدم إمكان إشراف مأمور لأوقاف عكا على أوقاف هذه الاقضية الثلاثة لبعدها عنه فقد رأى المجلس تشكيل مأمور أوقاف تشمل الاقضية الثلاثة المذكورة يعين لها الآن علي رضا بك النحوي بمرتب خمسة عشر جنيها في الشهر تحت التجربة من حيث واردات هذه الأوقاف على أن يقوم بالأعمال المطلوبة في ضبط الأوقاف الموجود وإظهار ما تبعثر منها وضاع ومحاسبة متولي الأوقاف الذرية والخيرية، وملاحظة جمع المعاهد الدينية والمدارس الأهلية وعلى أن يكون تشكيل هذه المأمورية اعتبارا من أول شهر آب 1926 وإدخال مرتب هذه الوظيفة في موازنة الأوقاف العامة لسنة 1926-1927 ويطلب علي رضا بك استلام الأعمال التي تتعلق بوظيفة من لجنة الأوقاف المحلية بصفد وطبريا والناصرة وان يقدم كفالة مالية بمبلغ عشرين ألف قرش ليقوم بوظيفة آمين صندوق لهذه الأوقاف وان ينتقل في الاقضية الثلاثة للجنة عن أوقافها جميعا وعلى أن يتخذ احد غرف الجوامع المذكور له، ويستخدم احد موظفي المساجد للجباية والخدمة بلا مقابل وان يقوم بالكتابة لهذه المأمورية " [1]

وفي بيان آخر طلب من المراقب العام للأوقاف أن يطلب من مأموري الأوقاف الاستعلام عن أوقاف المساجد غير المضبوطة، وإجراء محاسبتها وتقديم التقارير والجداول عن الواردات والنفقات وكيفية إدارة الأوقاف في كل قضاء، حتى يستطيع المجلس القيام بإجراءاته في موضوع الأوقاف[2].

حاول المجلس حل مشكلة الوثائق المفقودة لأول مرة من خلال تكليف المراقب حلمي باشا بالسفر إلى الأستانة عام 1929، من أجل استنساخ عقود وفرمانات من الدفتر الخاقاني وجمع الوثائق التي تكفل حقوق متولي الوقف لدى محاكم فلسطين إلا انه اعتذر[3]، مما أدى إلى تكليف أمين بك التميمي

---

[1]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19حزيران 1929 ملف رقم (14/16/1936/13)**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. نوع القرار:وقف 9/1، بتاريخ:1926/7/29، رقم القرار 408.

[2]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2نيسان 1926- 19حزيران1929 ملف رقم (14/16/1936/13). **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. جلسة: 1926/11/4، قرار رقم 521 .

[3]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1 6/1936/13). **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. نوع القرار: وقف 5/1، تاريخ القرار:10صفر1348، رقم القرار 3449 .

بدلا منه [1]، وقد حصل على الفرمانات التي تخص هذه الأوقاف لدى محاكم فلسطين وتم حفظ القيود والفرمانات في خزائن جديدة كانت مفاتيحها مع أمين الحسيني والمراقب العام حتى يتم عمل جداول بهذه القيود[2]، وقد عين ابكاريوس بك والسيد فخري بك الحسيني لتدقيق الوثائق وتقديمها للجنة البريطانية التي يرأسها القاضي، مع إعطاء الملاحظات القانونية عليها بالاتفاق مع عضو المجلس أمين بك التميمي[3]. أسفرت هذه العملية عن جلب خمسمائة نسخة من الوقفيات والوثائق لمناطق عديدة في فلسطين، واسترداد الحمام الموقوف على مساجد نابلس وصفد الموجود في دمشق بعد سفر مأمور نابلس واثبات وقفيته.

بدأ المجلس إثبات وقفية بعض القرى من خلال هذه الوثائق، منها قرية الصحابي دحيه الكلبي في مرج بن عامر، وأراضي السدرة في قضاء الرملة والتي ادعى البعض ملكيتها، وقسم كبير من أوقاف تميم الداري في الخليل وقضائها، وأراضي وقفية في قرية سنجل قضاء القدس، وعقارات لوقف الجزار في عكا، وأعشار قرية سبسطية في قضاء نابلس، وأراضي قرية أم خالد من واضعي اليد عليها قضاء طولكرم، وبعض دكاكين تتبع الأوقاف المندرسة في نابلس، ونقطة البوليس في حي النصارى بالقدس، ومسجد باب الخليل قرب نقطة البوليس في القدس [4].

إلا أن القرار لم يكن حاسم للمشكلة و ظلت قائمة حتى نهاية المجلس(1948). ففي عام 1945 طالب مأمور القدس الأراضي التابعة لأوقاف القدس، والتي تحمل صفة الأوقاف المندرسة ومسجلة تحت اسم إدارة المعارف العمومية، وكانت قد سلمت من قبل الدائرة المذكورة للأوقاف في أول الاحتلال، وهذه الأراضي بحاجة لتحديد مساحة لعدم انطباق المساحة القديمة على المساحات الحديثة.

وضح مأمور القدس كثرة مطالبة الإدارة البريطانية والمجلس بتقديم المساحة الحقيقية لعدم وجودها في السجلات، والمطالبة بالإسراع بتحديد المساحة وتسجيلها مجدداً، موضحا سبب عدم تسجيلها للأن (أي

---

[1] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1 6/1936/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** . تاريخ القرار30 تموز 1929، رقم القرار 3500 .[2]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1 6/1936/13) **. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.تاريخ القرار:14 آب 1929، رقم القرار 3547.

[2] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1 6/1936/13) **. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.تاريخ القرار:14 آب 1929، رقم القرار 3547.

[3] مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1 6/1936/13 **).أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار 5061، نوع القرار تعيين الحكومة مستر وب للتحقيق في مطالب المجلس من الاعشار، بتاريخ:1ايلول 1932.

[4] بيان وتقارير من المجلس الإسلامي الأعلى حول أعمال المجلس ودائرة الأوقاف العامة.**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. رقم الملف (13/31/1.7/97)، بتاريخ :1 تموز 1931.

عام 1945)، إلى عدم فرض عملية التسجيل المجانية وعدم البت من قبل المجلس ومن قبل الإدارة البريطانية في أمر الأوقاف[1] .

ولكن المشكلة الأساسية التي عصفت بالمجلس طوال فترة وجوده هي المشكلة المادية التي رافقت فترة عمله. فضعف الموارد المالية للمجلس وعدم كفايتها لإتمام مهامه المطلوبة أو القيام بالمشاريع التطويرية بالمجتمع الفلسطيني وهو بأمس الحاجة إليها، إلى جانب عجز المجلس عن إمداد الفلاحين بالمال للحفاظ على أراضيهم أودى ببعضهم إلى بيعها[2]، إضافة إلى عدم قدرته الكافية للحفاظ على الأراضي الوقفية، وقبوله لقوانين الانتداب البريطاني، ومنها: قانون 1920، قانون استملاك الأراضي من قبل الجيش الذي نص على:"استملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران التابعة لجلالته في فلسطين وعلى تقدير التعويض الذي يدفع عن الأرض المستملكة على هذا الوجه "[3]، وقانون استملاك الأراضي من قبل الجيش الصادر في 1920من اجل استيعاب الأراضي الوقفية، وقانون 1923، الخاص بالأراضي الوقفية والذي نص على:

> "لدى تطبيق هذا القانون على أرض الوقف يكون لمتولي الوقف أو دائرة الأوقاف إن لم يكن ثمة متول جميع السلطات و تترتب عليه أو عليها جميع الالتزامات المفروضة في هذا القانون على صاحب الأرض أو المتصرف بها ويدفع ثمن الأرض إلى صندوق الأوقاف باسم الوقف المختص"[4].

وقانون نزع الملكية الصادر 1926 الذي سمح للحكومة البريطانية بالاستيلاء على أية أراض لازمة للاستيطان اليهودي[5]، والقانون المعدل لنزع الأراضي الصادر في الأول من آب عام 1926 والذي يحمل الرقم 28، ونص على :

> "يحق لمنشئي أي مشروع إن يتفاوضوا ويتفقوا مع صاحب آية ارض يحتاجون إليها لمشروعهم ومع كافة الأشخاص الذين لهم حقوق في تلك الأرض أما من اجل شرائها شراء باتا أو للتصرف فيها أو استعمالها لمدة معينة آو لاستملاك أي حق ارتفاق فيها ضروري للمشروع " [6].

رغم إعلان المجلس رفض هذه القوانين إلا انه قبل فيها وكانت قرارات المجلس التي تجسدها المحاضر تظهر قبول التعويض عن الأرض الوقفية، وتحويل أموال التعويض لميزانية المجلس أو لبنك

---

[1]ابرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945م واقتراح حلها. **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. ملف رقم (13/45/2.9/97)، جلسة 1945/5/17.

[2]سميح حمودة. "دور المجلس الشرعي الإسلامي في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948".**حوليات القدس**.العدد 11. صيف 2011، ص 74.

[3]**صحيفة الوقائع**.العدد97،القدس:1923/8/15، ص299.

[4]عبلة المهتدي.**أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني**. مصدر سابق،ص 65-66.

[5]كامل محمود خلة .**فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939**. مصدر سابق، ص751.

[6]عبلة المهتدي.**اوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني**. مصدر سابق، ص66-67.

باركلز أو لبنك أنجلو العثماني، وجميعهم يتعاملون مع توقيع أمين الحسيني، بالإضافة إلى أموال الإعانة المخصصة لتعمير المسجد الأقصى المودوعة في بنك أنجلو العثماني. وقد أوكل أمين الحسيني مهمة سحب أموال الإعانات وصرفها على التعمير لنفسه، ولرئيس لجنة التعمير، وأمين صندوق الأوقاف، إذ كانت شيكات سحب الأموال بتوقيعهم الثلاث[1]. أما بالنسبة لصرف أموال البنوك فقد نظمت على أساس مشاركة أعضاء المجلس بالتوقيع على الشيكات على شكل مناوبة كل عضو شهرا، يبدأ التوقيع من عبد الرحمن التاجي بداية من شهر آب 1930[2]، وقد أعطى أمين الحسيني الحق لنفسه إجراء المعاملات النقدية مع البنك العربي وفوض نفسه المسؤول عن المعاملات النقدية مع البنك [3].

نتيجة لوضع المجلس المالي، أثير حوله مجموعة كبيرة من الاتهامات، الأمر الذي دفع جريدة الجامعة العربية التابعة للمجلسين الدفاع عن المجلس، فكتبت مقالا عام 1930، بعنوان " شغب لوجه الشيطان على المجلس الإسلامي الأعلى"، وضعت فيه أوجه التبرير لسياسة المجلس المالية، تلخصت التبريرات بما يلي :

1- إن صندوق الأوقاف عندما تسلمه المجلس كان خالياً من الأموال، فقد كانت الإدارة العسكرية ثم المدنية تتولى شؤون أوقاف المسلمين، وكانت الأوقاف أكثرها خرابا فصلحت وأنشئت عقارات تدخل ريعاً.

2- عمارة المسجد الأقصى بعد زلزال 1927 والتي صرفت أموال كثيرة على عمارته، وبناء عمارات ضخمة كالفندق الكبير والمخازن والدور في القدس ويافا ونابلس واللد والناصرة والخليل.

3- شراء أراضي استخلصها المجلس من بيعها لليهود.

4- تشييد المعاهد والمدارس الدينية بما فيها دار الأيتام الإسلامية.

5- نقل قضية فلسطين من قضية محلية إلى قضية إسلامية عامة.

---

[1] مقارارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19حزيران 1929ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار394، تاريخ الجلسة: 1926/7/26.

[2] مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار 3718.

[3] مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار 3719.

6- الدفاع عن البراق وصيانة القضية الوطنية من الاضمحلال[1].

عند متابعة قضايا المجلس من خلال وثائق المجلس والمحاضر تظهر هذه الاتهامات بصورة جلية، فبالرجوع إلى رأي البارون ----(الاسم غير واضح) الذي قدر دخل ميزانية فلسطين من الأوقاف سنوياً 22 ألف جنيه إسترليني، وحجم المصاريف قدرت بـ17 ألف جنيه إسترليني، أي إن ميزانية الأوقاف كان فيها فائض ما يقارب 5 الآلاف جنيه إسترليني، وذلك في فترة الأتراك وان هذا الفائض كان سنوياً يحول إلى وزارة الأوقاف في اسطنبول، وفي بداية الاحتلال البريطاني في كانون الاول 1917 كانت خزينة الأوقاف والأيتام تحتوي مجموع 4000 جنيه تركي خلال السنوات الأولى للمجلس، وكان المجلس يحتوي على فائض من الأموال تحول من الحكومة عن الإيجارات، إلا أن عمليات الترميم التي قام بها المجلس أدت إلى نقص أموال خزينة الأوقاف، الأمر الذي دفع المجلس إلى عملية اقتراض الأموال من الحكومة [2].

دفعت الأوضاع الاقتصادية للمجلس أمين الحسيني إلى الاقتراض من البنوك وبنسب مختلفة من الفوائد، ومنها اقتراض مبلغ 2000 جنيه من البنك الألماني على أساس السداد على أربعة شهور بمبلغ 500 جنيه، وذلك بتاريخ 7 نيسان1930، عملاً بمشورة مدير الأوقاف العام آنذاك، وذلك لسد نقص الميزانية[3]، كما أنه اقترض في نفس العام مبلغ 3000 جنيه من البنك العربي، وذلك لتغطية رواتب الموظفين، بعد عجز المجلس عن دفعها، وكان القرض على أساس دفع اثني عشر كمبيالة، فوض أمين الحسيني من قبل المجلس على توقيعهم[4].

حاول المجلس الخروج من الأزمة المالية بإلغاء بعض الوظائف من أجل توفير الرواتب، فأصدر قرارا عام 1930، يقضي بإلغاء وظيفة مفتش المدارس ومفتش المعاهد الدينية، لعدم الاستفادة الكافية، وتوفيرا للراتب على أن يأخذ وظائف المفتشين موظفين آخرين في المجلس ذو مناصب، وإلغاء وظيفة كاتب الأوقاف، وإعطاء محصل الأوقاف المندرسة نسبة من واردات الوقف تصل إلى 12% بدل راتبه [5].

---

[1]بيان الحوت.**القيادات والمؤسسات الساسية في فلسطين.** مصدر سابق، ص 209-210.

[2]Kupferschmidit (U.M), 1987, ***The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine,*** New York.p. 180-181.

[3]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار بشان الاستدانة من البنك الألماني،رقم القرار 3619 .

[4]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار 3720.

[5]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار 3840، تاريخ 19كانون الأول 1930.

لم تكن المشكلة المالية هي المشكلة الوحيدة التي أدت إلى انتقاد المجلس والتشكيك به، بل ازداد وضع المجلس سوءاً بعد بناء الفندق الكبير على ارض مقبرة مأمن الله، حيث انتقدت مختلف الصحف هذا العمل واعتبرته دعوة انتهاك لحرمة المقبرة الإسلامية (مأمن الله)[1]، والتي توقفت فيها عملية الدفن بقرار من أمين الحسيني بعد مشاورة الحكومة عام 1924[2]، مما وضع الحاج آمين الحسيني في موضع حرج وانتقدته الصحف بمنعه استخدام المقبرة للدفن، وتصريحه ببناء فندق يتم فيه توزيع الخمر والمجون والرقص[3]. أدى بناء الفندق إلى زيادة المشكلة المالية ومديونية المجلس، حيث استدان المجلس بتاريخ 9 كانون الثاني 1930 مبلغ 5 آلاف جنيه فلسطيني من بنك باركلز بالقدس، على أن يتم ضمان حق البنك من خلال عشرة كمبيالات، قيمة كل منها 500 جنيه فلسطيني، ويتم خصم كل كمبيالة من المخصصات التي تدفعها الحكومة البريطانية للمجلس[4]، وذلك على حساب رواتب موظفي المجلس، الذين صدر بحقهم خصم 20% من رواتبهم لكل موظف يصل راتبه أكثر من درهم من اجل معالجة تقليص الأعشار الذي فرضته الحكومة عام 1930[5].

تشير الوثائق إلى أن المجلس عجز عن تسديد الأموال المستدانة لبناء الفندق، ففي تاريخ 1 آب 1930، عجز المجلس عن دفع مبلغ 1000 جنيه للخواجا شيلو مقابل الالتزام بأعمال بناء الفندق ولم يتم صرف شيكات الدفع للخواجا، مما دفع أعضاء المجلس إلى طلب تأجيل دفع الأقساط، وان يتكلف المجلس بدفع الأقساط ضمن شيكات جديدة ومواعيد جديدة[6]. رغم تلك الأزمة قرر المجلس إكمال مشروع بناء الفندق، ذلك المشروع الذي أوصل المجلس عام 1931 لمديونية بمبلغ 5054 جنيه، ونقص في ميزانية البناء بمبلغ 13500جنيه مصري. وبحلول عام 1932، أخذ الموظفين 40% فقط من رواتبهم وتم تخفيض رواتب جميع الموظفين، وقد قدرت واردات الفندق بعد إكمال بنائه وتأجيره بمردود سنوي أقل من 10 % من تكاليف البناء وكان هذا التوقع متفائل[7] .

---

[1]" انحلال المجلسية الامعان في انتهاك المقابر " . **صحيفة الصراط المستقيم.** العدد639، تاريخ:11 آب 1932، ص1.

[2]مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من من 16اب 1922- 17كانون الأول 1924ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية .** نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 777، 18تشرين الثاني 1924.

[3]" انحلال المجلسية الامعان في انتهاك المقابر " . **صحيفة الصراط المستقيم .**العدد639، تاريخ:11 آب 1932، ص1.

[4]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**نوع القرار استقراض من بنك باركلز، تاريخ: 9 كانون الثاني 1930.

[5]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929 - 16 تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1.3/1929/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**نوع القرارجلسة الخميس 30 تموز 1930، رقم القرار 3706.

[6]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار ديون شيلو عوض، رقم القرار 3636.

[7]Kupferschmidit (U.M), 1987, ***The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine,*** New York.p. 181-183.

استأجر الخواجا بارسكل الفندق بمبلغ 7300 جنيه سنويا لمدة خمسة عشر عاما[1]، وفي 18حزيران 1930 تم رفع طلب تمديد عقد الإيجار لنفس الشخص لمدة خمسة عشرة سنة أخرى، وبذلك يصبح عقد الإيجار مدته ثلاثين سنة، شرط أن يأخذ المجلس الضمانات الكافية على دفع بدل الإيجار واستحقاقه في موعده بعد رفع القرار إلى محامي الأوقاف[2].

أثر العجز المالي الدائم للمجلس على عمليات الترميم في مدن فلسطين المختلفة، ففي الكثير من الأحيان كان المجلس يرفض أعمال الترميم، وهذا ما تشير إليه العديد من المحاضر، فإحدى هذه المحاضر أشارت إلى عجز المجلس عن ترميم سور ومقام ومقبرة النبي عكاشة بمبلغ 180 جنيه عام 1931[3]، كما أنه رفض عمارة دكاكين وقفية ضمن ساحة الجامع بطولكرم والبالغة تكلفة تعميرهم 200 جنيه [4]، وظل هذا الوضع قائماً حتى عام 1945، إذ كانت ارض المجدل متروكة رغم صلاحيتها للبناء والتعمير[5]، إضافة إلى أن أراضي البصة ظلت متروكة حتى عام 1945 رغم اقتراح مأمور نابلس " بأن الأراضي المستغلة ذاتها بحاجة للاهتمام بأمرها قبل الأراضي الشاغرة إذ أن حالتها الحالية لا يمكن أن يستفاد من أمرها "، وقد اقترح أيضا بناء عمارات وتقسيم الأراضي إلى نمر للبناء عليها من قبل الفلاحين كخدمة اجتماعية حتى يشعر الفلاح بأن الأرض أشبه بملك له [6].

للقيام بعمليات الترميم والبناء لجأ المجلس لعمليات الإيجار الطويلة والاستبدال والحكر. هذه المعاملات اليومية كانت نوع من تعويض النقص المادي المخصص لترميم والعمارة، ومن الأمثلة عليها ما تقدم به مأمور يافا للمجلس بتاريخ 11 آب 1937، ووافق عليه الحاج أمين الحسيني من استبدال نصف المخازن الستة عشر في يافا والمقامة على المقبرة الإسلامية باسم الأوقاف المندرسة، مقابل مصاريف البناء المقدرة 4000 جنيه من المال الذي تبرع فيه الكلونيل زكي بك، إذ يكون النصف المستبدل من المخازن وقفا على مدرسة الأيتام الإسلامية في القدس حسب رغبة زكي بك على أن يدفع

---

[1]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1.3/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**بتاريخ 1930/5/24،نوع القرار 1/10، رقم القرار 3635.

[2]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929-16 تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1.3/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** بتاريخ 18حزيران 1930،نوع القرار تمديد اجارة الفندق، رقم القرار 3694.

[3]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929-16 تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار3883.

[4]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار 3972.

[5]ابرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945 واقتراح حلها.**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** ملف رقم (13/45/2.9/97)، جلسة 1945/5/17 .

[6]ابرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945 واقتراح حلها .**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** ملف رقم (13/45/2.9/97)، جلسة 1945/5/17 .

500 جنيه شهرياً للكلونيل مدة حياته من ريع الوقف، أما النصف الثاني من الوقف فيكون لصالح المسلمين عامة، وللأوقاف المندرسة خاصة، بعد أن استوفى المبلغ المدفوع قيمة البدل[1].

إضافة إلى تأجير السيد حسن بن عبد القادر من اللد ثمانية مخازن تابعة للأوقاف المندرسة مقابل بدل وقدره 500 جنيه فلسطيني لإتمام التعمير لمدة تسع سنوات [2] ، ومن الطرق الأخرى للتعمير استقراض المال من أموال تعمير المسجد الأقصى. ففي عام 1926 إستقرض المجلس مبلغ ألف ومئتي جنيه من أموال عمارة الحرم الشريف لإنشاء مخازن في زاوية مقبرة باب الساهرة، وإنشاء المخازن في ارض جامع سعد وسعيد [3]. كان الإقدام على هذه المعاملات من باب حل مشكلة الترميم والبناء، والانتفاع بإيرادات مالية من خلال استثمار الأوقاف، إلا أنها شكلت فيما بعد مشكلة جديدة من المشاكل التي عانى منها المجلس، بسبب سوء استثمار هذه الأوقاف وسوء إدارة الموظفين، إضافة إلى عمليات التحايل على المجلس وخاصة في عمليات الاستبدال.

ولكن؛ بالنظر إلى نشاط المجلس بأعمال التعمير والبناء في عام 1935 نجد الفرق واضحاً بين هذا العام وما قبله من الأعوام السابقة، إذ أوجد المجلس ميزانية خاصة بهدف التعمير، وبرز دوره في تعمير وتبليط الحرم الإبراهيمي في الخليل [4]، وتعمير وقف تميم الداري وعمارة الدكاكين وأعمال الأبواب الخشبية [5]، وتعمير مسجد جلجولية الذي تم بدفع مبلغ 50 جنيه[6]، وتعمير المدرسة التنكيزية في القدس[7]، وبناء أربع غرف جديدة للمجلس على سطحه[8]، وإنشاءات في الزاوية الأحمدية في صفد وبناء غرفتين[9]، وإنشاء مخازن وقفية في مقام النبي يعقوب في صفد[10]، وعمارة مسجد سلمة في يافا

---

[1] تبرع للاوقاف من الكولونيل زكي بك.**أرشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم פ-35 /989 .

[2] تاجير اوقاف مندرس محسن عبد القادر. **أرشيف دولة اسرائيل** .ملف رقم פ-37/ 989.

[3] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19حزيران 1929ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 539.

[4] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار مساجد 2/1، رقم القرار 6669، تاريخ 31تموز1935.

[5] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. نوع القرار وقف 2/3، رقم القرار 6670، تاريخ 31تموز1935.

[6] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. القرار مساجد 7/2، رقم القرار 6672، تاريخ 31تموز1935.

[7] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934- 29 كانون أول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6674، تاريخ31 تموز 1935

[8] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934- 29 كانون أول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6677، تاريخ 31تموز 1935.

[9] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934- 29 كانون أول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. نوع القرار وقف 9/1، رقم القرار 6690، تاريخ 20 آب 1935.

[10] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** . نوع القرار وقف 9/1،رقم القرار 6706، تاريخ 4 أيلول 1935

[1]،وتعمير جامع اللد[2]، وتعمير جامع قرية صطاف [3]، وجامع جزين في كفر ثلث[4]، وجامع قرية القبيبة [5]، وجامع القسطل[6]، وجامع بيت حنينا [7]، وجامع قرية الرام[8]، وجامع قرية صوبا[9]، وجامع قرية بيت عنان[10]، وتعمير الزاوية الأسعدية في الطور[11]، بالإضافة إلى تعمير خان العمدان في عكا [12]، وجامع الزيداني في طبريا [13]، ومقام النبي شموئيل [14]و مقام سيدنا يوسف[15]، وسوق اللحامين في القدس[16] ، وساحة الخانقاة الصلاحية [17]، وفي مجال آخر تم إنشاء جمعية الإسعاف العربية في يافا من قبل المجلس [18].

وتظهر الوثائق أن ميزانية المجلس لعام 1936، رصدت مبلغ 354،6 ألف جنيه و800 مل لإيرادات الميزانية العامة 444،7 ألف جنيه و800 مل لإيرادات الميزانية الخاصة، وقد أضيف مبلغ

---

[1]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار مساجد 5/1،رقم القرار 6729، تاريخ 24 أيلول 1935 .

[2]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934- 29 كانون أول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار مساجد 6/1،رقم القرار 6742، تاريخ1تشرين الأول1935.

[3]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون أول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار 1935/10/1،رقم القرار6743، تاريخ 1تشرين الأول 1935.

[4]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون أول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار مساجد 7/1،رقم القرار 6746، تاريخ 1 تشرين الأول 1935..

[5]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار ع 1/13/35،رقم القرار 6749، تاريخ 1تشرين الأول 1935.

[6]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار مساجد 1/1،رقم القرار 6751، تاريخ 1تشرين الاول 1935 .

[7]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار م1/13/35،رقم القرار 6752، تاريخ 1تتشرين الاول1935 .

[8]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934- 29 كانون أول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار م1/13/35،رقم القرار 6753،تاريخ 1تشرين الاول 1935.

[9]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**نوع القرار م1/13/35،رقم القرار6754، تاريخ1 تشرين الاول 1935 .

[10]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** .نوع القرارم1/13/35،رقم القرار6755، تاريخ1تشرين الأول 1935 .

[11]مقرارات المجلس الإسلامي الأعى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** .نوع القرار مساجد 1/1،رقم القرار6757، تاريخ 1تشرين الأول 1935.

[12]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29كانون أول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** .نوع القرار وقف 13/1،رقم القرار6798، تاريخ 29تشرين الأول1935.

[13]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين أول 1934- 29 كانون أول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** .نوع القرار مساجد 12/1،رقم القرار6802، تاريخ 29تشرين الأول 1935.

[14]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون أول1936 ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** .نوع القرار وقف1/1،رقم القرار6811، تاريخ 2 تشرين الثاني1935.

[15]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**نوع القرار مساجد 2/1،رقم القرار6471، تاريخ 10كانون الاول 1935.

[16]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1) 6/1936/13**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار 1/14/35،رقم القرار6826، تاريخ 11تشرين الثاني1935 .

[17]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13)**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**نوع القرار وقف 1/1،رقم القرار6831، تاريخ 11تشرين الثاني 1935.

[18]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار وقف 5/1،رقم القرار6846، تاريخ 14تشرين الثاني 1935 .

6000جنيه مقتطع من مبلغ التوفيرات البالغ (21000 جنيه فلسطيني) لتعمير وشراء الأراضي[1]، وقسم مبلغ 6000 جنيه على النحو التالي:

أ)2000 لشراء الأراضي ومنها أراضي الزبيدات وبيريا وأبو غوش.

ب)1800 لتعمير والإنشاء خلال عام 1936.

ج)150 مفروشات ومتفرقات للمساجد.

د)1100 لزيادة مرتبات الموظفين [2].

اصدر المجلس بيان وضح فيه أن المبلغ المراد استخدامه لعمليات الترميم لا يكفي، إذ قدرت أعمال الترميم بأربعة عشر ألف جنيه وكسور[3]، ورغم ذلك سجل المجلس عمليات كثيرة في مجال التعمير، ومنها إعمار الجهة الجنوبية من المسجد الأقصى المبارك بمبلغ 1000 جنيه من أموال تعمير الحرم الشريف[4]، وتعمير جامع خان السلطان، وتعمير الرخام في الحرم الإبراهيمي بالخليل بالإضافة إلى مقامات سيدنا إبراهيم وسيدنا يوسف وسيدنا يعقوب[5]، وتعمير جامع قرية الكساير بمبلغ 20 جنيه[6]، وتعمير المدرسة التنكيزية في القدس[7]، والمدرسة الأحمدية في صفد[8]، بالإضافة إلى ذلك تعمير جامع النزهة في يافا[9]. وجامع كفركنا[10]، وجامع قرية جت[1]، وجامع الناقورة، وجامع ياجور[2]، وجامع كفر سابا، وجامع الصفصاف[3]، وجامع قرية صطاف[4]، وتعمير الزاوية الأسعدية [5].

---

[1]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13)**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. نوع القرار موازنة 15/36،رقم القرار6876 ، تاريخ27شباط1936 .

[2]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار وقف 15/2،رقم القرار6877، تاريخ27 شباط1936 .

[3]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار موازنة 15/36،رقم القرار6491، تاريخ 21كانون الاول 1936 .

[4]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار6494، تاريخ 7 كانون الثاني 1936 .

[5]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (4/1 16/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار موازنةوقف 1/1،مساجد 2/1، رقم القرار6515، تاريخ5 شباط 1936 .

[6]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار مساجد 13/1،رقم القرار6519، تاريخ 5 شباط 1936 .

[7]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار مساجد1/1، رقم القرار6537، تاريخ 5 شباط 1936.

[8]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار وقف 9/1، م القرار6553، تاريخ 5 شباط 1936.

[9]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار مساجد 11/1، رقم القرار 6561، تاريخ18شباط 1936.

[10]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار مساجد 11/1، رقم القرار 6561، تاريخ 18شباط 1936.

حاول المجلس حماية الأراضي من اليهود والحركة الصهيونية عن طريق شراء الأراضي، وتظهر الوثائق ذلك ففي تاريخ 12/12/ 1932 درس المجلس تقرير عضو المجلس أمين بك التميمي المقدم حول المقاولات المعقودة بين المجلس وأهالي قرية عتيل والطيبة والطيرة لشراء مشاع القرى المذكورة لحماية هذه الأراضي من طمع اليهود، وفوض المجلس السيد عزة أفندي دروزة لهذه المهمة لمفاوضة شركة إنقاذ الأراضي لحفظ حق الأوقاف [6].

وبناءً على ذلك يكون المجلس سجل انجازه الأول في هذا المجال عام 1933، عند البدء بعملية شراء أراضي عتيل والطيبة[7] وقد تقدم السيد احمد حلمي باشا مدير البنك العربي بقبول المساهمة بشراء خمسمائة دونم من أراضي عتيل وذلك بتاريخ 1933/8/17، وبالتفاوض بين الحاج أمين الحسيني والسيدان عبد اللطيف أبو هنطن وحمدان الحاج احمد، تم شراء ارض عتيل لحمايتها من الأطماع[8]. أما بالنسبة لأراضي الطيبة فقد كان ثمن الأرض من الموارد الخاصة بالميزانية بالإضافة لموارد الأوقاف المندرسة ليافا والبالغة 900 جنيه، والأوقاف المندرسة لغزة بقيمة 1000 جنيه من صندوق الأوقاف المندرسة بغزة لسنة 1933، على أن تكون الأرض جزءً من الأوقاف التابعة للمجلس، ويتم تعويض ميزانية يافا من خلال إعانات المسجد الأقصى، على أن تكون ارض الطيبة وقفاً يصرف منه على الحرم الشريف، وتعويض ميزانية غزة من خلال إعانات سنة 1934 للمسجد الأقصى[9].

---

[1]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار مساجد 7/1، رقم القرار 6909، تاريخ 30 اذار 1936.

[2]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (6/1936/13 14/1) . **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**نوع القرار مساجد 7/1، رقم القرار 6915، تاريخ 30 اذار 1936 .

[3]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**نوع القرار مساجد 7/1، رقم القرار 6953، تاريخ 15 تشرين الاول 1936.

[4]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**نوع القرار مساجد 1/ 1،رقم القرار 6990، تاريخ 9 تشرين الثاني 1936.

[5]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936 ملف رقم (14/1) 6/1936/13.**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**نوع القرار مساجد 11/1، رقم القرار 6947، تاريخ10تشرين الاول 1936.

[6]مقرارت المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (4): من 28 تشرين الثاني 1932-15 تشرين اول 1934 ملف رقم (6/1936/13 14/1). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية .**نوع القرار وقف15/1، رقم القرار 5191.

[7]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (6/1936/13 14/1) .**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار 8/1، رقم القرار 5403.

[8]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (4): من 28 تشرين الثاني 1932- 15 تشرين اول 1934ملف رقم (6/1936/13 14/1). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار مبايعة مشاع عتيل، رقم القرار 5482.

[9]مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (4): من 28 تشرين الثاني 1932- 15 تشرين اول 1934ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار أراضي الطيبة وشراءها، رقم القرار 5523 .

رغم ذلك ظلت عملية امتلاك المجلس لأراضي عتيل عالقة ولم يحسم أمرها حتى عام 1934، إذ بقي مبلغ 25 ألف جنيه ثمن للأراضي بسبب الأزمة المالية التي عانى منها المجلس[1]، وعدم حل المشكلة قرر المجلس في عام 1935 شراء الأراضي المعروضة والكائنة في القدس والتي اقترحها سماحة الرئيس، وخصص لها ألف جنيه من المبلغ المرصود لإتمام شراء أراضي عتيل، على أن يعوض مبلغ القرض المنوي عقده، وتسجل باسم الأوقاف، وذلك لضرورة شراء بعض قطع الأراضي التي لا يمكن تأجيلها[2]. أما فيما يخص أراضي الطيرة فلم تتم عملية شراء الأراضي إذ اصدر المجلس قررا بتاريخ 14تشرين الثاني 1935، يطالب فيه أهالي الطيرة بإرجاع الأموال للمجلس بعد أن فشلت عملية بيع الأراضي بسبب الشيوع، و في حال عدم استرداد المجلس للمبلغ يتم إقامة دعوى عليهم، خاصة أنهم باعوا جزءا من أراضيهم، إضافة إلى قيامهم باستلاف الأموال من المجلس[3] .

رغم عمليات الشراء التي تمت والتي كانت الأولى منذ تأسيس المجلس ، ظهر فيما بعد أنه لم يضع في مخططه المالي السنوي ميزانية خاصة لشراء الأراضي، وإنقاذها من أطماع الحركة الصهيونية ذلك الخطر الذي هدد معظم أراضي فلسطين، وحتى أن عملية شراء ارض الطيبة اعتمدت على معونات المسجد الأقصى، وليس على ميزانية خاصة لشرائها، رغم محاولة الجرائد الفلسطينية لفت أنظار المجلس لهذه القضية وإلى أهمية تخصيص ميزانية لشراء الأراضي لحمايتها، إلا إن المجلس لم يبدأ بوقاية هذا الخطر إلا في عام 1933.

كانت جريدة فلسطين من أكثر الجرائد التي حاولت لفت أنظارالمجلس لهذه القضية، ويظهر ذلك في مقالاتها، حيث نشرت بتاريخ 24 آب 1930 مقال على لسان احد مزارعي طولكرم، في محاولة إلى لفت أنظار المجلس لهذه المشكلة، ولتوضيح العوامل التي تجبر الفلاح الفلسطيني على بيع أرضه لليهود:

> " إنني أبيع ارضي وممتلكاتي لان الحكومة تكرهني على دفع ضرائب وأعشار في وقت لا املك فيه الوسائل الضرورية لإعالة نفسي وأسرتي. وفي مثل هذه الظروف أكون مضطرا للجوء إلى شخص غني يقدم لي قرضا أتعهد برده مقرونا بفائدة مالية مقدارها 50% بعد شهر واحد أو اثنين ..... وهنا

---

[1] سميح حمودة."دور المجلس الشرعي الاسلامي في الحفاظ على اراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948".**__حوليات القدس__**.العدد 11. صيف 2011، ص 80.
[2] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1) 6/1936/13.**__أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية__**. نوع القرار وقف 1/1،رقم القرار 6294، بتاريخ 1كانون الثاني 1934.
[3] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934 - 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13). **__أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية__**. نوع القرار وقف 8/1، رقم القرار 6836، تاريخ 14تشرين الثاني 1935.

> اضطر إلى تجديد الصك مرة تلو المرة مضاعفا بذلك قيمة الدين الأصلية .... الأمر الذي يضطرني في النهاية إلى بيع ارضي حتى أسدد ما يستحق علي من ديون لم أتسلم في الحقيقة إلا جزءا ضئيلا منها "[1].

وبالنظر إلى موقف المجلس حول قضية وادي الحوارث نجده لا يتعدَ مساعدة الفلاحين بمبلغ من المال وقدره 50 جنيه من اجل نفقات المحامين للدفاع عن أراضيهم[2]، ومن بعد خسارة القضية قدم المجلس المؤن الغذائية والدعم المعنوي لعرب الحوارث وتحت عنوان" المأساة الأندلسية في فلسطين توالي التبرعات لعرب الحوارث "ظهرت الخطابات والشعارات الداعمة لهم معنويا[3].

بدأ المجلس الإسلامي وضع خطة منظمة لإنقاذ الأراضي من سيطرة الحركة الصهيونية منذ عام 1934، ففي جلسته المنعقدة بتاريخ 5 كانون الأول 1934 اصدر القرار الأتي:

> "ان الخطر المحدق بفلسطين بمناسبة تسرب الأراضي لأيدي الصهيونية ودخول العديد العديد من المهاجرين كل يوم جعل المجلس يفكر بالوسائط الممكن اتخاذها لدرء الخطر الداهم على العرب فرآى ان يتشبث باشتراء الأراضي الممكن اشتراءها لتكون وقفا إسلاميا على المسجد الأقصى والصخرة المشرفة وبما انه يمكن للمجلس ان يخصص من ميزانيته السنوية بمناسبة البدء بأخذ واردات من الأراضي التي اشتراها في بني صعب في زيتا في الطيبة وعتيل وبمناسبة استثمار الأراضي الوقفية من غرسها للأشجار الحمضية وبمناسبة قرب انحلال المبلغ المذكور لتسديد أقساط البنك العثماني مبلغ من 3000- 5000 سنويا لمدة ثلاثين سنة مثلا وهذا المبلغ السنوي يمكن ان يطفء قرضا من 100000 جنيه. فيقرر المجلس تفويض سماحة الرئيس للمذاكرة مع فخامة المندوب لإيضاح الأسباب الموجبة لهذا استقراض وبعد استحصال موافقته التشبث بالمذاكرة مع احد البنوك وبسط النتائج على المجلس بأول فرصة لاجل المباشرة بما يمكن للمجلس من تخليص بعض الأراضي المهددة " [4]

واستناداً على القرار السابق، قرر شراء بعض الأراضي المشرفة على المسجد الأقصى، فقرر شراء الأرض الواقعة في سلوان من الحاج حسن أفندي محمود بمبلغ 13 جنيه لكل دونم بعد تفويض مدير الأوقاف العام بإتمام البيع وتسجيله حسب الأصول [5]، وشراء قطعة الأرض البالغة مساحتها نحو عشر دونمات في جبل المكبر من السيد محمد اسعد حسن عوض من حمولة العويسات من عرب

---

[1] عبد الوهاب الكيالي.**تاريخ فلسطين الحديث.** ط1، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990، ص223 .

[2] مقررات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (3): 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932ملف رقم (6/1936/13 14/1). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار اعانة لقضية عرب وادي الحوارث، رقم القرار 3973.

[3] " المأساة الأندلسية في فلسطين توالي التبرعات لعرب الحوارث ".**صحيفة فلسطين** .العدد 98، السنة 17، يافا:24حزيران 1933، ص4.

[4] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** .نوع القرار وقف 15/1،رقم القرار 6255، تاريخ 5 كانون الاول 1934 .

[5] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934-29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار وقف 1/1،رقم القرار 6257، تاريخ 11كانون الاول 1934.

السواحرة على أن يكون سعر الدونم 16 جنيه يدفع منهم في البداية 40 جنيه والباقي يصرف من امانات الحرم الشريف[1].

وفي محاولة أخرى من قبل المجلس عام 1935 للحفاظ على الأوقاف وتطوير التعمير والإنشاء قرر المجلس بعد موافقته على الميزانية الجديدة لعام 1936، أن يعهد إلى كل من أمين بك التميمي وأمين بك عبد الهادي زيارة منطقتي نابلس وعكا ومنطقتي القدس والخليل، وعهد أيضاً إلى كل من الشيخ محي الدين أفندي عبد الشافي وعبد الرحمن بك التاجي بزيارة منطقتي غزة ويافا والسبع من أجل دراسة احتياجات المناطق لمشاريع التعمير والإصلاح للمساجد والمعاهد والعقارات لسنة 1936 أو لسنوات الخمس المقبلة بعدها، على أن يتم تنظيم كشوفات بالمبالغ المطلوبة لدراستها من قبل المجلس ضمن جلسة واحدة[2].

وبناءً على ذلك عمل المجلس في عام 1935 على الوقوف بوجه بيع الأراضي، فقد حول المجلس مبلغ من أموال المنكوبين عام 1929 لشراء أراضي قرية دير عمرو التي طوبت ضمن أملاك الأوقاف العامة[3]، وأوقف مبلغ من أموال أمانات أوقاف النبي موسى البالغة 285جنيه، ومن حساب أمانات الحرم الشريف البالغة 575 جنيه، ومن حساب المدرسة الأفضلية بمبلغ 219 جنيه لشراء الأراضي [4].

ووافق على اقتراح مدير الأوقاف العام بتنظيم ميزانية إضافية مقدارها 4000 جنيه من ميزانية رسوم تسجيل الأراضي على الميزانية الأصلية لسنة 1935[5]. و تضمنت أراضي من قرية أبوديس تسمى شعب حفير وجبال الشورمان بمبلغ 224 جنيه [6]، وبعض أراضي قرية عمواس و قرية العنب من مشاع القريتين من ميزانية المجلس المخصصة لشراء الأراضي[7]، وشراء مائتي دونم من أراضي

---

[1]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول1936 ملف رقم (14/1 6/1936/13). **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6285، تاريخ 31 كانون الاول 1934 .

[2]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. نوع القرار م 2/14/35، رقم القرار 6716، تاريخ 23 ايلول 1935.

[3]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13). **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. نوع القرار اعانات منكوبي الاضطرابات، رقم القرار 6230، تاريخ 12تشرين الثاني 1935.

[4]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول ملف رقم (14/1 6/1936/13).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>** .نوع القرار وقف 1/1، رقم القرار 6254، تاريخ 20 تشرين الثاني 1934.

[5]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13). **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. نوع القرار م 2/14/35 ميزانية ،رقم القرار 6715، تاريخ1 ايلول 1936 .

[6]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. نوع القرار وقف 1/1،رقم القرار 6405، تاريخ 28 كانون الثاني 1935.

[7]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. نوع القرار وقف 1/1،رقم القرار 6591، تاريخ 25حزيران 1935.

جبعة التابعة للخليل بمبلغ واحد جنيه عن كل دونم[1]، وشراء أراضي قرية رموك بمبلغ 75 جنيه ثمن 15 دونم على أن تكون الأراضي وقفا إسلاميا صحيحا [2]، وشراء أراضي قرية بيريا في صفد البالغة 100 دونم لإنقاذ ما تبقى منها بعد ان تسربت لليهود، وقد اتفق المجلس مع أصحاب الأرض أن يكون سعر كل دونم 6 جنيهات[3]، والجزء الآخر من نفس أراضي جبل بيريا البالغة مساحتها 200 دونم تم شراءها في عام 1936[4]، وشراء مشاع قرية العنب ابو غوش بعد إجراء المقاولة مع المحامي زكي أفندي الأسطة من حساب الذمم[5].

فوض المجلس مأمور أوقاف يافا من اجل توكيل المحامين للمرافعة في قضايا أراضي يافا والرملة المعتدة في قيود التسوية باسم المجلس، وقد أوكل المحامين من أجل المرافعة أمام المحاكم ودرجاتها بداية واستئناف. [6]

في مقال لسميح حمودة بعنوان."دور المجلس الشرعي الإسلامي في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948" يظهر المقال سياسة المجلس للوقوف بوجه بيع الأراضي وامتلاكها من قبل الحركة الصهيونية وقد وضح المقال هذه الإجراءات فيما يلي:

أولاً: سعي المجلس إلى تنظيم إدارة الوقف وسجلاته واستعادة أملاكه والإشراف عليها.

ثانياً: تأسيس صناديق لشراء الأراضي التي يضطر أصحابها لبيعها.

ثالثاً: شراء أراضي لحساب الأوقاف.

رابعاً: عمل المجلس الإسلامي على تسجيل أملاك الوقف ضمن الطابو.

خامساً:عمل اجتماعات لمخاتير القرى ومشايخ البدو لحثهم بالحفاظ على أراضيهم.

سادساً: إصدار البيانات والنشرات التي تحث على منع بيع الأراضي.

سابعاً: مطالبة المندوب السامي بسن قوانين تمنع بيع الأراضي العربية لليهود ضمن برقية عام 1934.

ثامناً: سعى المجلس بالحفاظ على المقابر والمساجد والمقامات الإسلامية في المواقع التي بيعت لليهود .

---

[1] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. نوع القرار وقف 1/1،رقم القرار 6689، تاريخ 20 اب 1935.

[2] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. نوع القرار وقف 1/1،رقم القرار 6697، تاريخ 22 اب 1935.

[3] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13) .**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. نوع القرار وقف 9/1، رقم القرار 6488، تاريخ 21 كانون الاول 1935.

[4]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13). أر**شيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار 9/1 ، رقم القرار 6567، تاريخ 18 شباط1936.

[5]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.نوع القرار مساجد 1/1، رقم القرار 6568، تاريخ 18شباط1936.

[6]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (5): من 16 تشرين اول 1934- 29 كانون اول 1936ملف رقم (14/1 6/1936/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** .نوع القرار وقف 6/1، رقم القرار 6923، تاريخ11نيسان1936.

تاسعاً: أباح الحاج أمين الحسيني تأديب السماسرة وباعة الأرض ولو بالعنف من خلال خطابه عام 1934[1].

ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن ما وصل إليه سميح حمودة في دراسته فيه درجة من المبالغة، إذ أن الوثائق التي اعتمدت عليها دراستنا تشير الى أن المجلس لم يكن بهذه الكفاءة باتخاذ الإجراءات لمنع تسرب الأراضي، فمن خلال الفصول السابقة نجد أن المجلس لم يملك أوراق وسجلات ووثائق الأراضي الوقفية، وحتى أن الكثير من الأراضي لم تسجل ضمن الطابو، والدليل على ذلك انه حتى عام 1945 والمباحثات بين المجلس والحكومة البريطانية مستمرة حول إيجاد طريقة واضحة بين المجلس والحكومة البريطانية لكيفية تسجيل الأراضي الأميرية والملك والوقف الصحيح، وخاصة إن هذه الأراضي حتى عام 1945ما زالت دون معاملات تسجيل، مما يحول دون تشجيع مأموري الأوقاف على زيادة وارداتها، الأمر الذي سبب مشكلة عدم معرفة الأراضي الوقفية التي تنقل من شخص لأخر إن كانت تسجل باسم ميري آو وقف[1].

بدأ المجلس بنقاش الحكومة حول تلك المسائل في عام 1945، أي بعد أربع وعشرين سنة من تأسيس المجلس، مع استمرار معاناة المجلس من عدم وجود أوراق ووثائق وسجلات، وهذا ما هو إلا دليل على ضعف الخطة التنظيمية التي قام عليها المجلس، وضعف الكوادر من الموظفين الذين تم تعينهم لأكثر من مرة في وظائف حصر مساحة الأراضي والأوقاف، وقد ورد في محاضر المجلس ولأكثر من مرة اعتراف بأهمية حصر المساحة من اجل زيادة المردود المادي للمجلس إلا أنه لم يخطط لإستراتيجية بديلة، و حتى إستراتيجية جلب الوثائق من استنبول التي تم مناقشتها سابقاً كانت عملية إجبارية بسبب رفع قضايا في محاكم فلسطين لسلب أملاك وقفية من قبل الحكومة، ولم تكن عدد الوثائق المحضرة كافية فهي فقط خمسمائة وثيقة.

وبالانتقال إلى الإجراءات الأخرى حسب وجهة نظر سميح حمودة المتمثلة بتأسيس صناديق لشراء الأراضي المهددة بالبيع لليهود، وتسجيل أراضي باسم الوقف، فلم يؤسس المجلس سوى صندوق إنقاذ الأراضي المعروف بـ (صندوق الأمة)، ذلك المشروع الذي نشر في جريدة فلسطين في 12 تشرين الأول عام 1932، وتم تعيين موسى كاظم الحسيني رئيس الصندوق، واحمد حلمي باشا والحاج يوسف العاشور وعمر البيطار وعيسى العيسى وجمال الحسيني والفرد روك وعزيز ميقاتي وفؤاد

---

[1]سميح حمودة."دور المجلس الشرعي الاسلامي في الحفاظ على اراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948".**حوليات القدس.** العدد 11. صيف 2011، ص 78-81.

صالح سابا أعضاء، وحددت مهام الصندوق في أن يشترى بجميع الأموال التي سيتم جمعها أراض في فلسطين، وأن يشكل شركة عربية باسم " الشركة العربية لإنقاذ أراضي فلسطين" على أن يقوم الصندوق بشراء أسهمها، ودفع جميع أموال الصندوق للبنك العربي وفروعه، ووجه الصندوق نداء للأمة بلزوم استهلاك سجائر صندوق الأمة، للاستفادة من مردودها بإنقاذ الأراضي الفلسطينية[2].

وبالالتفات لحجم الأراضي التي تم شراؤها من قبل المجلس فهي أراضي عتيل والطيبة وزيتا قضاء طولكرم عام 1933، وشراء أراضي مزرعة دير عمرو البالغة 3000 دونم عام 1935، وساهم في الدفاع عن أراضي عرب الزبيدات الواقعة في شفا عمرو[3]، بالإضافة إلى مساحات صغيرة من أراضي قرى القدس.

وبرأيي أن هذا الحجم من الأراضي لا يشكل أي انجاز بالنسبة لمساحة فلسطين البالغة 27 ألف كم مربع، بالمقارنة مع ما بيع لليهود من قبل العائلات العربية غير الفلسطينية أمثال أل سرسق اللبنانية التي باعت عام 1920 ما مساحته 80 ألف دونم من سهل مرج ابن عامر، وعام 1924 باعت العائلة نفسها خمس قرى عربية وهي العفولة، خنيفس، جباتا، شطة، وسولم، وقد بلغت مساحة الأراضي 230 ألف دونم، وفي عام 1926 باع آل سرسق وال التويني 18 ألف دونم من أراضي قرية حيدر قضاء عكا، وقرى الهريج والدار البيضاء والانشراح ونهاريا في سهل عكا، بالإضافة إلى ما باعته عائلة سليم العمري ورفيق العمري وإخوانهما (وهذه العائلة من دمشق وينتسبون لعائلة عمربن الخطاب) أراضي قريتي اجليل والحرم التابعة ليافا والبالغة مساحتهم 16 ألف دونم عام 1924 .

ونشير أيضا إلى ما باعه الأمير سعيد الجزائري من دمشق لليهود، وما باعته أسرتا شمعة والقوتلي أراضي قرية المنشية (شمال شرقي عكا)، وأسرة المرديني من أراضي صفد، وأسرة يوسف من دمشق قرى البطيحة،الدكة، تل ابن اعور، أم عجاج، جبيلة،حسينية،كنف التحتا،كفر عارب،سعدية الرشيد، سبيل الشقيرية، زينة، كنف الفوقا، خورخة، شقيف، جدبا ،حسفية، أم الدنانير، المسفورة وجميعا واقعة في أراضي الجولان وكانت تشتمل على بيع جميع البيوت والأبنية ومنابع وجدران وأبار وأحواض

---

[1]"ابرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945 واقتراح حلها. **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. ملف رقم (13/45/2.9/97)، جلسة 1945/5/17.

[2]**صحيفة فلسطين** .العدد 191،السنة 16، يافا: 12 تشرين الاول 1932،ص5 ؛ **صحيفةالجامعة العربية**.القدس:13 تشرين الاول1932، ص3.

[3]سميح حمودة."دور المجلس الشرعي الاسلامي في الحفاظ على اراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948".**حوليات القدس**. العدد 11. صيف 2011، ص 80.

وأشجار وبيادر وانهار ومنافع ومياه ومحاصيل وكان ذلك في عام 1934[1] على مسمع ومرأى المجلس.

قام أمين الحسيني برفع برقية للمندوب السامي عام 1934يطالب فيها بوضع قوانين تمنع بيع الأراضي العربية لليهود، وقد جاء هذا الطلب متأخرا وخاصة أن المجلس نفسه التزم بتطبيق جميع القوانين البريطانية والتي من أهمها قانون استملاك الأراضي 1920 واستملاك الأراضي الوقفية 1923 ونزع الملكية 1926، ولم يحاول الوقوف بوجه هذه القوانين إلا بالاعتراض من خلال البرقيات ومن ثم التنفيذ، وبالافتراض أن المجلس كان مرغما على قبولها أو قبلها بإرادته، إلا انه في الحالتين لم يقف في وجه هذه القوانين، لان المصدر المالي الأكبر لاستمرار عمل المجلس مقدم من الحكومة البريطانية.

وبناءً على ذلك يكون المجلس المؤسس عام 1921 وحتى آخر سنة لرئاسة الحاج أمين الحسيني 1937، لم يحقق انجاز فعلي في وقف عملية بيع الأراضي لليهود رغم عمله ستة عشر عاما، في الوقت الذي بلغت فيه مساحة الأراضي التي بيعت لليهود ما بين عامي 1937-1938 ما يقارب 1،389،512 دونم، وبدخول عام 1938 أصبحت مساحة الأراضي المباعة لليهود 1،533،000 دونم، وقد اعترف عزة دروزة بأن العرب باعوا ما يقارب من نصف مليون دونم لليهود وان البائعين كانوا ملاكين للأراضي وليسوا فلاحين ولم يتجاوز عددهم ألف شخص من عدد السكان البالغ في تلك الفترة تقريباً مليون وربع نسمة، فقد باع كبار الملاكين الفلسطينيين أراضي مانسبته 20،8% إلى 62،7% ما بين عامي 1933-1936، مع أن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية كانت أحسن مئات المرات من الفلاحين[2].

ولكن لا يمكن إغفال دور المجلس في عمليات الخطابة والبرقيات والمقالات في الجرائد لتوعية الشارع العربي بخطر بيع الأراضي، ومن الأمثلة على ذلك المؤتمر الذي انعقد ما بين السابع إلى السابع عشر من كانون الاول1931 برئاسة الحاج آمين الحسيني ودون حضور شخصيات رسمية ممثلة عن دول العالم، تمحورت الأهداف الرئيسية (انظر ملحق رقم 6) حول محاولة مناشدة الزعماء العرب أن يؤدوا واجباتهم نحو القدس بعد فشل المجلس في تحقيق انجازات مع الانتداب البريطاني بوقف سياسته تجاه العرب في فلسطين، وبعد تصريحات كل من لجنة شو ولجنة هوب سمبسون

---

[1]كامل خلة.**فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939.** مصدر سابق، ص762-765.
[2]كامل خلة. **فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939.** مصدر سابق، ص769-770

ومضامين الكتاب الأبيض لسنة 1930، ومن ضمن الأهداف الأخرى جلب أموال لشراء الأراضي وإنشاء الجامعة الإسلامية في القدس.

واجه المؤتمر ثلاث تحديات لاستمراره **أولها:** المعارضة النشاشيبية، **ومن ثم** معارضة إمارة شرق الأردن والسعودية ومصر وغيرها من الدول العربية وتركيا، خوفاً من التطرق لفكرة الخلافة الإسلامية، واستقدام السلطان عبد المجيد من منفاه إلى المؤتمر، أما التحدي **الثالث:** فيكمن في معارضة الانتداب البريطاني للمؤتمر خوفا من إثارة الحماس الوطني والقومي، إلا أن الانتداب البريطاني حل هذا التخوف من خلال منع إعطاء تأشيرات لدخول فلسطين، وكانت ردة فعل الحاج أمين الحسيني قبول ذلك من خلال التعهد للمندوب السامي آرثر واكهوب بعدم إثارة المواضيع المحرجة بالنسبة للسلطات البريطانية خلال المؤتمر .

ورغم أن المؤتمر لم يستطع تحقيق أهدافه المرسومة، وأيضا لم يعقد مرة أخرى بالموعد الذي حدد له، ولم يستطع جلب الأموال لحماية الأراضي ولا حتى إنشاء الجامعة الإسلامية في القدس، ولم يفتح له فروع أخرى إلا بالهند وبعض مدن فلسطين، إلا أنه نجح في لفت أنظار العالم الإسلامي لقضية فلسطين والحاج أمين الحسيني، ونجح بعدم استفزاز المشاعر البريطانية[1]، واستنكار أعمال السماسرة الذين يساعدون اليهود على حيازة الأراضي العربية، وإصدار فتوى بتحريم بيع الأراضي لليهود واعتبر علماء المسلمين أن من باع أرضا لليهود، أو سمسر عليها، أو سهل بيعها كافرا يجب مقاطعته ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين [2].

هذا الدور لم يكن دواء فعال ضد مرض بيع الأراضي لأن بيع الأراضي كان نتيجة عوامل كثيرة لم يستطع المجلس حلها والمتمثلة في جانبين العربي واليهودي، فعدم الوعي الكافي لدى السكان العرب في مشكلة بيع الأراضي، وانتشار ظاهرة السمسرة بين العرب كونها سبب في الغنى السريع، وقبول الكثير من الأغنياء ومتوسطي الحال بيع أراضيهم لمواكبة ظاهرة الترف والبذخ التي سادت المجتمع العربي وحب تملك المال والبيوت الفخمة، والجهل والأمية والفقر والبطالة التي انتشرت في الشارع العربي في تلك الفترة، و قبول الشارع العربي فكرة بيع الأراضي المشاع بدون اكتراث على أساس أنها أملاك عامة، كل تلك المشاكل لم يملك المجلس لها حلا، وكانت سبباً في انتشار بيع الأراضي.

---

[1] علي موسى."المؤتمر الاسلامي في القدس عام 1931 وبناء الزعامة السياسية للحاج امين الحسيني" .**حوليات القدس** .العدد15. ربيع – صيف 2013، ص24-25

[2] سميح حمودة."دور المجلس الشرعي الاسلامي في الحفاظ على اراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948".**حوليات القدس.** العدد 11. صيف 2011، ص 82

وبالمقارنة بين وضع الفلسطينيين واليهود في مسألة بيع وشراء الأراضي، نجد أن اليهود بأموالهم الضخمة التي جمعت من خلال الحركة الصهيونية، والوسائل المختلفة التي إتبعتها الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني لشراء الأراضي، دفعت الجانب العربي إلى البيع بوعي وبدون وعي، بالوقت الذي بخل الجانب العربي عامة والفلسطيني والوطني خاصة في دفع أموال كافية لمنع بيع الأراضي. ساهمت الحركة الصهيونية بجمع المال في حين كان الجانب العربي الفلسطيني يساهم في زعزعة الصف الداخلي من خلال العائلية والطائفية، ويقوم بجمع التبرعات لترميم المسجد الأقصى ولم يفكر بجمع التبرعات لشراء الأراضي ومنع الخطر اليهودي عنها إلا في مؤتمر 1931، الذي لم ينتج عنه شيء[1]، وبالنظر إلى أموال إعانات ترميم المسجد الأقصى فنرى أن قسماً كبيراً منها استعمل في دفع قروض المجلس وعمليات ترميم ثانوية وبناء الفندق الكبير في مأمن الله.

بدأت أعمال المجلس في مجال التعمير وشراء الأراضي في عام 1937 تتناقص بالمقارنة مع عامي 1935-1936، فعند الاطلاع على السجل (6) من محاضر المجلس يتضح مدى الاختلاف إذ لم تتعدى خلال سنة 1937 سوى تشكيل لجنة تهتم بشؤون الوعاظ لتنمية المقدرة الأدبية والدينية لديهم، وقد تكونت اللجنة من الشيخ محي الدين أفندي عبد الشفي عضو المجلس، والشيخ حسن أفندي أبي السعود مفتش المحاكم الشرعية، ومدير الأوقاف عزة أفندي، ومهمتها إصلاح وإرشاد الوعاظ [2]، ومن جانب آخر صرف مبلغ 10 جنيهات للمشروع الخيري المقترح من قبل أمين بك عبد الهادي للعناية بفقراء المدينة القديمة في القدس [3]، وإيجاد مستوصف إسلامي في طبريا يعين فيه الطبيب رشيد أفندي الطبري [4].

أما من جانب التعمير فتم تحويل الحصى والنحاتة لبناء عمارة الوقف الجديدة في الشيخ جراح، و تركيب الأسلاك الكهربائية [5]، وتعمير جامع بيت اكسا بمبلغ 100 جنيه [6]، وتعمير مقام النبي شموئيل

---

[1] وتم نهب غرفة المؤتمر الاسلامي بتاريخ 1938/3/30 من قبل مشيخة الحرم الشريف وادارة الاوقاف اللتان بسطتا ايديهم على ممتلكات محمد منيف الحسيني من اوراق وسجلات وممتلكات ومفروشات خاصة فيه وخاصة في المؤتمر الاسلامي موجودات في تلك الغرفتين التابعتين للمجلس لذلك طلب السيد محمد منيف من عضوالمجلس امين بك عبد الهادي التدخل وانقاذ هذه الاملاك والاوراق التي اصبحت في حالة ضياع بعد نفيه خارج فلسطين /"وثائق مراسلات المجلس الاسلامي الاعلى مع المؤسسات الحكومية 1937-1938" .**<u>أرشيف دولة اسرائيل</u>** .ملف رقم פ 988/33، تاريخ 30اذار 1938 .

[2] مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. رقم القرار 37/35، نوع القرار وعظ 15/2، تاريخ 7شباط 1937.

[3] مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.</u>** نوع القرار مستوصف 1/1 ، تاريخ 9اب1937.

[4] مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. رقم القرار 37/213، نوع القرار مستوصف 12/1، تاريخ 12حزيران 1937 .

[5] مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1). **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**.رقم القرار 37/152، نوع القرار وقف 1/1، تاريخ 10ايار 1937 .

[6] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6) : من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1). **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.</u>** رقم القرار 37/200، تاريخ 6حزيران1937.

[1]، وتعمير المدرسة التنكيزية في الحرم الشريف[2]، ووضع سقائل خشبية في الصخرة الشريفة [3]، بالإضافة إلى عمليات الدهان للمسجد الأقصى [4]، وتعمير اللواوين الغربية والشمالية داخل الحرم الشريف[5]، وتوريد حجارة لترميم جدران الصخرة المشرفة [6]وإنشاءات في جامع صاطاف [7].

وبالاطلاع على المبلغ المخصص للتعمير فوق العادة لمساجد القرى، نجد تخصيص مبلغ 1950 جنيه فقط لعام 1937 قسمت على أساس 350 جنيه لكل من القدس والخليل وعكا، و300 جنيه لكل من يافا وغزة ونابلس[8]، ولم يتم خلال هذه السنة سوى شراء أرض واحدة تسمى ارض الزراز في قرية ابو ديس بسعر أربعة عشر جنيها لكل دونم، وتم دفع ثمن الأرض من الذمم على أساس تسديد المبلغ من خلال الثمن الذي سيعرض من الراغبين في شرائها [9].

واجه المجلس خلال عام 1937 في ظل الافتقار إلى الإنجازات المعمارية مشكلة نسف جوامع صفد من قبل الحكومة البريطانية ومسجد ومدرسة عين كارم[10]، وقد أرسل المجلس بتاريخ 23 آب1937 للاطلاع على الأضرار التي لحقت جامع عين كارم جراء النسف وقرر المجلس من بعد حصر الأضرار انه لا يستطيع القيام بعمليات التعمير المطلوبة للجامع وإزالة الضرر بصورة دائمة، وبذلك يكون الحل الطلب من الحكومة تكليف مهندس يقوم بالتعمير على الوجه الأكمل [11]، وهذا ما يدل على عودة المجلس للمشكلة المادية ذاتها التي رافقته.

---

[1]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1) .**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>.** رقم القرار 37/238، تاريخ 11 تموز 1937 .

[2]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>.** رقم القرار37/255، تاريخ 20 تموز1937.

[3]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1). **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>.** رقم القرار 37/275، تاريخ 2 آب 1937

[4]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>.** رقم القرار 37/314، تاريخ 9 آب1937.

[5]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1) . **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>.** رقم القرار 37/315، تاريخ 9 آب 1937 .

[6]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم(6/1936/13 14/1) . **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>.**رقم القرار 37/334، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 6 ايلول 1937 .

[7]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>.** رقم القرار 37/327، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 30آب1937.

[8]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>.** رقم القرار 37/341، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 6 ايلول 1937 .

[9]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6) : من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1) .**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>.** رقم القرار 37/180، نوع القرار وقف 1/1، تاريخ 31 ايار 1937.

[10]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>** .رقم القرار37/307، نوع القرار مساجد 15/1، تاريخ 9 آب1937.

[11]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم(6/1936/13 14/1.).**<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>.** رقم القرار 37/319، نوع القرار 15/1، تاريخ 23 آب 1937.

كان رد الحكومة الانتدابية على ذلك بتوفير مبلغ اعتبر زهيدا وغير كاف بالنسبة للأضرار الواقعة لتسع مساجد في صفد، ومسجد ومدرسة في عين كارم، هذا ما دفع المجلس رفض المبلغ وتعيين لجنة مؤلفة من احد أعضاء المجلس، وقائم مقام صفد، ومهندس الأوقاف ومهندس الحكومة للكشف مرة أخرى على الإضرار وإيجاد تقدير حقيقي للخسائر[1]. لم تكن المشكلات السابقة فقط الأساس الوحيد لضعف المجلس فالانقسام الفلسطيني الداخلي زاد حالة الضعف وخاصة بسيطرة العائلة الحسينية عليه من عام 1921-1937، خالقا حالة تفكك بين مؤيد للمجلس وبين من هو معارض له وبالأخص العائلة النشاشيبية التي سارت وراء رئيس البلدية راغب النشاشيبي[2] .

في بداية الثلاثينات تعمقت ظاهرة الانقسام أكثر بين رجال الفكر والسياسة حول كيفية النضال وتحديد العدو، فالفريق التقليدي اعتبر الصهيونية العدو الأول ونادى بكسب الثقة البريطانية لمقاومة الحركة الصهيونية، وقد دعمت اللجنة التنفيذية العربية اتجاه هذا الفريق، وشكلت جزء منه، ويظهر ذلك من خلال أقوال جمال الحسيني الناطق بلسانها:

"لدينا في فلسطين خصمان: الأول الخصم الصهيوني، وهو الذي يسعى حثيثا لاستيطان فلسطين وإخراج العرب منها، وهذا خطر مفاجئ لا يمكن الصبر عليه. أما الخطر الاستعماري، وهو الثاني فإن المستعمرون يقولون بموجب صك الانتداب المعمول به، والذي رفضته الأمة، إنهم في هذه البلاد لوقت محدود، فلذلك اتجهت جهود الأمة للخطر المفاجئ، وهو الخطر الأكبر، وأجلت السعي لدفع الخطر الأخر بصورة جدية ... إن جهود الأمة، بعد القضاء على الصهيونية، ستنصرف إلى إنهاء الانتداب، ويضم فلسطين في حلف عربي ".

نتيجة لما واجهه الشعب الفلسطيني في هذه الفترة من ضغوطات تمثلت في زيادة الهجرات اليهودية وبيوع الأراضي والسياسة البريطانية، أصدرت اللجنة التنفيذية بيان في شباط 1931 بعنوان " إعلان الأمة العربية المجيدة" أكد فيه عدم الثقة بالانتداب البريطاني في صون المصالح الفلسطينية لعجزه عن الوقوف بوجه الحركة الصهيونية، ونتيجة لفقدان الثقة باللجنة التنفيدية اتخد الشباب الفلسطيني موقف مختلف عن اللجنة التنفيذية، إذ بدأ بتنظيم نفسه لمواجهة عسكرية محتملة، ومن هؤلاء الشباب عبد القادر الحسيني إضافة إلى بعض الشباب المقدسي الذين عملوا على تأسيس حركة "الجهاد المقدس" مزودين أنفسهم بالسلاح. أما بالنسبة لموقف المجلسيين فقد عبرت عنه جريدة الجامعة العربية في مقال حمل عنوان "فلسطين تحت انتداب الصهيونية":

---

[1]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. رقم القرار 37/157، نوع القرار مساجد 15/1، تاريخ 4 ايار1937.

[2]حمودة،سميح."دور المجلس الشرعي الإسلامي في الحفاظ على اراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922-1948".**حوليات القدس**.العدد 11. صيف 2011، ص 74.

"بريطانيا المسؤولة عن جميع ما أصابنا من النكبات، وما الصهيونية الانجليزية نفسها، بل إن شر المصائب وداهية النوائب، هي في هذه الحكومة الانجليزية نفسها. إنها إعتداء صارخ على اقدس حقوقنا، إنها ليست انتدابا ولا حماية، بل هي حكم انجليزي استعماري مباشر فوق العرب والمسلمين في هذه البلاد العربية المقدسة، والصهيونية ليست إلا مشروعا لبريطانيا في باطنه، يهوديا في ظاهره "[1].

ويتضح من خلال المقال السابق أن المجلس لأول مرة حمل الانتداب البريطاني المسؤولية عن حماية المصالح الصهيونية في فلسطين وخاصة بعد زيادة الهجرات اليهودية، رغم اعتدال هذا الموقف سابقا مع الحكومة البريطانية، هذا التوجه الجديد على الساحة الفلسطينية سبب انعقاد مؤتمر في يافا عام 1933 طلب به إتباع سياسة اللاتعاون مع الإنتداب البريطاني، والبدء بمرحلة جديدة لأمين الحسيني ضمن المجلس.

بالاطلاع على المؤتمر الوطني الكبير في يافا عام 1933 الذي عقد من قبل اللجنة التنفيذية بعطوفة موسى كاظم الحسيني ورئيس المجلس الحاج أمين الحسيني بهدف البحث في أمور اللاتعاون مع الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية وبيوع الأراضي، نجد أن هذا المؤتمر ما هو إلا خطوة أولى للوقوف بوجه الانتداب البريطاني رغم أنها خطوة ضعيفة كللت بالفشل وعدم تنفيذ القرارات، ومن الجهة الأخرى ما هي إلا مثال صغير عن حالة التفكك القيادي والوطني، إذ اختلفت الآراء حول سياسة اللاتعاون بين مؤيد وبين معارض، ففخري النشاشيبي والسيد عبد الغني سنان كان رأيهما ان الإنتداب غير مشروع وعلى الجميع بحث سياسة اللاتعاون من جميع أوجهها وقد اقترح عبد الغني إستقالة كل من رئيس بلدية القدس ورئيس المجلس كنوع من الضغط وبداية سياسة اللاتعاون. بينما أيد كل من حلمي أفندي الفتياني وعمر أفندي الصالح سياسة اللاتعاون، على أن يتم مباحثة القضية من جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في حين بدأت بعض الأصوات تبحث إشكالية تطبيق هذه السياسة على الساحة الفلسطينية خاصة للتجار والملاكين، وقد شجع سليم أفندي شهاب تعزيز شركة إنقاذ الأراضي والاشتراك بأسهمها بدل طرح فكرة اللاتعاون، ووضح عبد الرحمن أفندي الخطيب أن قضائي المجدل وغزة قرروا الامتناع عن دفع الضرائب وأن أهالي القضاء يلبسون الملابس الوطنية، وبدأوا بسياسة اللاتعاون فلما لا تنتشر هذه الحالة في المدن الكبرى.

وضح كامل أفندي الدجاني مدى فشل المؤتمر ومدى التفكك الذي يعاني منه من خلال كلمته "إن موضوع اللاتعاون خطير جدا وان هذه الكلمة قيلت في اجتماع القدس قبل شهر وتعين اليوم لدرس

[1]معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934**. مصدر سابق، ص199-201.

الموضوع "ثم اعترض على سير عملية البحث ضمن المؤتمر الذي شمل كلمات من الشرق والغرب ولم يجد من اللجنة التنفيذية تقريراً واضحاً لكيفية البحث في فكرة اللاتعاون.

وأضاف الشيخ راغب أفندي الدجاني إن مسألة اللاتعاون مسألة خطيرة وأن على من يدعوا إليها تقديم استقالته فوراً من الحكومة البريطانية مستشهداً بقوله تعالى:" كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون " ، وأن يتم دراسة مسألة اللاتعاون من خلال العقل والحكمة وليس من خلال العاطفة، وأيد هاشم أفندي الجيوسي قول راغب الدجاني مضيفاً إليه استحالة استقالة الموظفين العرب من وظائفهم لدى الانتداب، وخاصة أن سوق العمل يمتلئ بالبطالة، وصعوبة مقاطعة البضائع الجمركية، وصعوبة الاجتماع مع زعماء الحكومة البريطانية ومقاطعة الحفلات والدعوات الرسمية والبضائع الانجليزية، ووضح السيد محمود ندين الأفغاني إن النوادي والجمعيات منذ خمسة عشر سنة وهي تجتمع وتقرر بدون نتيجة، وأضاف سليمان أفندي أبو غزالة أن الأمة لا يمكنها تقرير اللاتعاون بدون أن تقرر اللجنة التنفيذية ذلك، وبالنهاية أضاف احمد الشقيري أن الخطباء طرحوا فكرة اللاتعاون، إلا أنهم خلال 12 سنة الماضية الزعماء يخطبون والشعب وحده هو من يضحي.

انتهت الجلسة الأولى للمؤتمر بالضجيج والخلافات وتبادل التهم، حتى أن أمين الحسيني نفسه وضح أن الهدف من المؤتمر الخديعة من اجل إجباره على الاستقالة ولم يتطرق المؤتمر لبحث قضية الهجرة اليهودية ولا مسألة بيوع الأراضي[1]. نجد أن الخطاب السابق وهذا المؤتمر ما هو إلا مثال بسيط عن حالة التفكك التي يعاني منها الصف العربي والقيادات الوطنية الفلسطينية، هذا التفكك الذي أثر على عمل المجلس ومنع وحدة الصف من اتخاذ القرارات المصيرية، فقد كان هم كل فريق من المعارضين والمجلسيين إثبات وجوده على الساحة الفلسطينية، غاضين الطرف عن ما هو أهم بهذه الفترة من بيع الأراضي، والهجرات اليهودية، والسياسة الانتدابية، وما يعاني منه الفلاح والمواطن العادي من مشاكل يومية، تتطلب وجود قيادة فعالة تفعل أكثر مما تخطب وتعمل أكثر مما تقول.

ترأس المعارضة راغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس منذ العام 1920، والذي ظل قائما عليها حتى عام 1934، فبعد التحالف الخالدي الحسيني في الانتخابات البلدية عام 1934 حصل الطبيب حسين الخالدي على رئاسة البلدية وكانت الضربة الجذرية للمعارضة النشاشيبية. ظلت مشكلة الانقسام الداخلي حتى قيام الانتداب البريطاني بسن قانون البلديات عام 1934 قائمة، إذ وافق المندوب السامي على إصلاح أوضاع البلديات في فلسطين وأعطى لنفسه من خلال القانون كامل الصلاحيات

---

[1] "الصراع الفلسطيني الفلسطيني 1918-1939 ".**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** .ملف رقم 3110، ص200-203 .

للإشراف على أموال البلديات وأيضا عزل رؤساء البلديات وقيام انتخابات بلدية جديدة، إذ كانت آخر الانتخابات البلدية عام 1927.

تحدثت خيرية قاسمية عن هذا الإنقسام فوضحت:

"إن النخبة الفلسطينية امتازت بالانقسام على المستويات الفكرية والسياسية. وجاء هذا الانقسام بسبب اختلاف التنشئة الثقافية والتعليمية لأعضائها. والاختلاف في الولاءات والارتباطات الاقتصادية والسياسية مع الحكومة ومع القوى والأحزاب المتعددة في العالم العربي كما ان النخبة الفلسطينية افتقدت الى شخصية مركزية تجمع حولها غالبية كبيرة من أعضائها. وتسير مع الشعب في ذات الطريق وقد سعى الحاج امين الحسيني ليكون هذه الشخصية. ولكنه فشل في مسعاه. كما تنقل خيرية قاسمية في كتابها حول مذكرات عوني عبد الهادي اقتناعه في مواقف عديدة بضحالة تفكير المفتي. وان شخصية المفتي كانت تريد الولاء التام له دون اعتراض، وهذا ما يعلل فشل المفتي بان يكون الشخصية المجمع عليها ".

أما غسان كنفاني فيرى أن هذه النخبة التي سبقت ثورة 1936-1939 اعتمدت على الجانب الطبقي، مستغلة أماني وشعارات الكفاح وأدوات الكفاح للطبقة المسحوقة للمحافظة على دورها في المنظومة الاستعمارية، هذه المكانة المناقضة لتطلعات الفقراء والمسحوقين من عامة الشعب[1].

حالة الانقسام شكلت الأرض الخصبة التي توسع فيها الانتداب البريطاني من خلال سياسات متعددة منها الحصول على رضا المجلسيين وتثبيت وجودهم وذلك عن طريق تقديم مبلغ مالي مقطوع للمجلس من الاعشار مما ساهم في حل الأزمة المالية للمجلس عام 1934، كما عمل الانتداب على توظيف أبناء الأسرتين النشاشيبية والحسينية في الوظائف الحكومية بالدولة، بهدف أن تكون هذه الوظائف حلقة ضغط على هذه الأسر وإجبارهم على استمرار العلاقة مع السلطة الانتدابية[2]، ولم تكن هاتين الأسرتين فقط في الوظائف الحكومية للدولة إذ بلغ في عام 1931 حجم التوظيف الحكومي 58 انجليزا و20 مسيحيا، و48 مسلما ،23 يهوديا ضمن وظائف البوليس والشرطة، أما الوظائف الحكومية الأخرى فقد كانت عدد الوظائف 345 للانجليز ،295 للمسيحيين ،1319 للمسلمين ،253 لليهود [3].

---

[1] علي موسى."المؤتمر الاسلامي في القدس عام 1931م وبناء الزعامة السياسية للحاج أمين الحسيني" .**حوليات القدس**.العدد15. ربيع – صيف 2013، ص31-34.

[2] معتصم الناصر .**الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934**. مصدر سابق، ص163.

[3] " عن الإدارة في فلسطين وشرق الأردن لسنة 1931م - الشؤون العسكرية الشرطة والبوليس ".**صحيفة الجامعة الإسلامية** .يافا: 6 كانون الأول 1932، ص8.

وتجلت ثمار هذه السياسة عندما وقفت العائلتين بوجه حزب الاستقلال[1]، الذي دعاهم لسياسة اللاتعاون مع حكومة الانتداب، إلا أن الطلب رد عليه من قبل العائلتين بتشكيل وفد لزيارة المندوب السامي يتألف من جمال الحسيني وعمر البيطار وتوفيق حماد وعبد اللطيف صلاح، ونتج عن ذلك نسف فكرة اللاتعاون وتعزيز التقارب مع المندوب السامي، وتشديد أمين الحسيني على استمرار علاقة التوازن مع المندوب السامي والسلطات البريطانية[2]، وعليه كانت سياسة الخطبات والمؤتمرات التي تدعو إلى اللاتعاون مجرد طريق طويل من المهادنات وتضيع الوقت وخسارة الأرض، وفي الجانب الوطني مؤتمرات من اجل إبراز الشخصيات الوطنية المتكلمة، وإخماد لحالة الثوران المجتمعي، وخير دليل على ذلك ما وصل إليه الحال في النكبة الفلسطينية عام 1948.

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ما بعد فترة أمين الحسيني1937-1948

بعد عام 1934 أقرت اللجنة التنفيذية في 17آب 1934 بشرعية قيام الأحزاب المختلفة، وذلك بعد دخولها بمأزق النضال العسكري في فلسطين ووفاة رئيسها موسى كاظم الحسيني، وانتشار الخلايا المسلحة في القرى والمدن بشكل سري على خطى حركة عز الدين القسام.

ازدادت الأزمة السياسية تعقيدا بعد إعلان اللجنة القومية في يافا في 20 نيسان 1936 الإضراب العام [3]، إذ كان رداً على سياسة بريطانيا التعسفية في تأييد الهجرات اليهودية والسماح بانتقال الأراضي لليهود بالرغم من تقرير سمبسون الذي ذكر بأن " الأراضي الموجودة بيد العرب لا تكفيهم"، وباكتشاف الأسلحة والذخيرة في براميل الاسمنت في مرفأ يافا عام 1935تصاعدت الأمور أكثر فأكثر، عدم اتخاذ بريطانيا الإجراءات القانونية بحق اليهود، زاد حالة الغليان بين أفراد الشعب الفلسطيني.

---

[1]حزب الاستقلال:أعلن عن تأسيس الحزب كمحاولة أولى عام 1930 من قبل عمر البرغوثي عضو اللجنة التنفيذية واحد أمناء سرها مع مجموعة من أصدقاءه مغنم مغنم إلا أن هذه المرحلة من تشكيل الحزب لم تنجح فكان الأساس الثاني الذي أعلن عن تأسيس حزب الاستقلال في آب 1932،وكانت أهداف الحزب تتمحور في استئناف الجهاد الوطني، والوقوف بوجه وعد بلفور، والتجرد من النزاعات العائلية، نيل الاستقلال واتخاذ الخطوات العملية للوقوف بوجه المشروع اليهودي والسياسة البريطانية، وقد بلغ عدد مؤسسيها في هذه المرحلة تسع أفراد وكان أمين السر عوني عبد الهادي ،وكان موقف الحزب من الحاج آمين الحسيني الاختيار بين ثلاث مواقف وهي أما أن يبقى أمين الحسيني رئيس للمجلس والحزب على صلة دائمة معه ،او أن يعتزل رئاسة المجلس ويترأس الحركة الوطنية والحزب، أما الخيار الثالث أن يعمل الحزب مستقلا والحاج أمين مستقلا وهذا ما تم تطبيقه فعلا،إلا أن الحزب بدأ يفقد مصدقيته في عام 1934 عندما بدأ سياسة المؤتمرات التي اكتفى منها الشعب الفلسطيني في تلك الفترة وعندما اجتمع عوني عبد الهادي مع بن غوريون للحديث عن مشكلة بيع الأراضي وتأسيس المشروع اليهودي؛ معتصم الناصر.**الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934.** مصدرسابق، ص 209-216.

[2]المعتصم الناصر.**الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934.** مصدر سابق، ص163.

[3]سميح شبيب.**التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950.** مصدر سابق، ص37-38.

استمر الإضراب ستة أشهر مما دفع المندوب السامي استدعاء زعماء الأحزاب وطلب منهم التهدئة ووقف الإضراب، إلا أن الطلب قُبل بالرفض[1]. انطلقت الثورة بعد اجتماع قادة المجاهدين ما بين تاريخ 25-30 نيسان 1936 وقد وصفت بالسرية .

وعلى أساس ذلك تم إرسال مذكرة من قبل اللجنة القومية إلى حاكم اللواء يعلن فيها بداية الإضراب بتاريخ 22 نيسان 1936، محددة المطالب بإيقاف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وسن قوانين تمنع بيع الأراضي وتسربها لليهود، وان تشكل حكومة وطنية لإدارة شؤون الشعب الفلسطيني .

هذه الدعوة وجدت تأييداً من الشعب الفلسطيني الذي انتشر في جميع أرجاء فلسطين وكانت اللجان القومية والشعبية هي الأساس في الإضراب وتنظيمه وتنفيذه، مما يشير إلى استبعاد دور الأحزاب وانتزاع المبادرة منهم إلى الشارع الفلسطيني، مما اجبر ممثلو الأحزاب عقد اجتماع للتشاور من اجل إعادة السيطرة على الأوضاع، ورغم اختلاف التوجهات الفكرية بين الأحزاب المطالبة بإرسال وفد إلى لندن، واللجان الشعبية المطالبة باستمرار الإضراب، نجح الرأي الداعي الى تأسيس لجنة مشتركة من رؤساء الأحزاب ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني .

هذه اللجنة اصطدمت بعدم رغبة أمين الحسيني ترأس الحركة الوطنية، وفي راغب النشاشيبي الذي خاف من ترأس أمين الحسيني زعيما سياسيا، إلا أنه في النهاية اللجنة تم تأليفها تحت اسم اللجنة العربية العليا برأسه الحاج أمين الحسيني تم تشكيل اللجنة ضمن اجتماع حافل أذيع فيه ميثاق اللجنة المطالب باستمرار الإضراب لإيجبار الانتداب البريطاني على تغيير سياسته، وإيقاف الهجرة اليهودية، وبيع الأراضي لليهود، وإقامة حكومة وطنية، وبذلك حاولت احتواء الحراك الشعبي الفلسطيني المطالب بالكفاح من خلال استيعابهم سياسيا[2].

بدأ الحراك العسكري المتمثل في قيادة سورية مثل محمد الاشمر وسعيد العاص وفوزي القاوقجي وعبد القادر الحسيني، الذين أضافوا سمات الطابع العسكري على الثورة، مما أثار انتباه الانجليز واليهود، وبدأت بذلك مرحلة المفاوضات مع اللجنة العربية العليا لقبول التهدئة من خلال وساطة عراقية بعد مرور أربعة أشهر على الإضراب، واقتناع اللجنة العربية العليا بالحل الدبلوماسي كوسيلة لتهدئة الشارع الفلسطيني، وقبول الوساطة العربية التي تلخص نصها الصادر بتاريخ 8 تشرين الأول 1936 بما يلي :

---

[1]عوني العبيدي.**صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني .** ط1، الأردن: مكتبة المنار ،1985، ص73-74.
[2]سميح شبيب. **التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950.** مصدر سابق، ص38-40.

"لقد تألمنا كثيرا للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب، ندعوكم للإخلاد للسكينة حقنا للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم".

وعلى إثر ذلك قررت اللجنة العربية العليا تلبية النداء وإنهاء الإضراب ومقابلة اللجنة البريطانية بيل الوافدة إلى فلسطين[1]، إلا أن هذه اللجنة مضت في سياسة الانتداب البريطاني، من خلال إعلانها أن منع الهجرة لا يحل مشكلة فلسطين وخاصة أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الهجرة اليهودية، وأن الحل الجذري للقضية يكمن في تقسيم فلسطين، و إفساح المجال لكلا العنصرين بالحكم وبذلك توطيد السلام ،وقد شمل اقتراح التقسيم إقامة دولة يهودية في مناطق الساحل الفلسطيني حيث وجدت المستوطنات، وإقامة الدولة العربية في القسم الفلسطيني المخصص للعرب والمتاخم لشرقي الأردن، أما بالنسبة للاماكن المقدسة القدس والناصرة وطبريا وجوارها فتقع تحت إشراف الدولة المنتدبة للمحافظة على قدسيتها [2].

وباشتداد الثورة الفلسطينية واتخاذها شكلا جديدا يعتمد على المجموعات المسلحة تم اغتيال الحاكم البريطاني لواء الجليل اندروز، مما نتج عنه ردة فعل بريطانيه استخدمت فيها سياسة الاعتقالات الواسعة، وإعلان السلطات عزل المفتي أمين الحسيني عن منصب رئاسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ورئاسة الأوقاف واعتقال أربعة من أعضاء اللجنة العربية العليا ونفيهم إلى جزيرة سيشل، على رغم إعلان الحاج أمين الحسيني استنكار اللجنة العربية العليا عملية الاغتيال ومحاولة تدارك الأوضاع، إلا أن السلطات البريطانية شددت الحصار على المفتي وأصدرت قانونا يمنع عودة أعضاء اللجنة العربية العليا إلى البلاد.

بعد خروج المفتي وحل اللجنة العربية العليا دخلت فلسطين مرحلة جديدة وصفت بتشتت القيادات في الخارج، وشيوع العمل العسكري في القرى و المدن المخطط بشكل شعبي، وحاولت بريطانيا الالتفاف على الحركة الشعبية في الداخل وطرح مشاريع تهدئة سياسية جديدة، أدت إلى انقسام الصف الفلسطيني أكثر فأكثر، حيث أبدى حزب الدفاع الرغبة بالتعاون مع بريطانيا والوقوف في وجه الثورات المسلحة، والعمل على شن حملات دعائية واسعة ضد اللجنة العربية العليا، مزودين بالسلاح من السلطات البريطانية.

---

[1] عوني جدوع العبيدي. **صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني**. مصدر سابق، ص77-78.

[2] عيسى محسن.**فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني**. مصدر سابق، ص192-193 .

تمخض عن الانقسام كتلتان داخل الشعب الفلسطيني: الفلاحين الثائرين، وكبار المقاولين وأصحاب التجارة والأملاك. حيث التزمت فئة التجار والملاك بعلاقاتها مع بريطانيا من اجل الحفاظ على مصالحها للاستيراد والتصدير والتصنيع الداخلي، في حين أصبحت القيادات الحسينية وقيادات اللجنة العربية العليا في شتات ضمن الأقطار العربية، حيث اختار الحاج محمد أمين الحسيني التوجه إلى العراق[1].

وانتهى بذلك دور الحاج أمين الحسيني في رئاسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بتاريخ 27 ايلول 1937 ومن بعده بدأ المجلس جلساته بإدارة عبد الرحمن بك التاجي وأمين بك عبد الهادي وأمين بك التميمي والشيخ محي الدين عبد الشافي، وعلى أساس ذلك عقدت أولى الجلسات القانونية للمجلس من بعد إقالة الحاج أمين الحسيني بتاريخ 11تشرين الأول 1937 بإدارة الأعضاء الأربعة حتى تاريخ 17ايار 1938حيث بدأت الهيئة الجديدة للمجلس المكونة من أمين بك عبد الهادي ومحي الدين أفندي عبد الشافي والشيخ يوسف أفندي طهبوب في إدارة شؤون المجلس[2].

وقد نشر في جريدة الوقائع التابعة للإنتداب البريطاني منشور تأسيس نظام الدفاع (الأوقاف الإسلامية)البديل للنظام السابق الذي ترأسه الحاج أمين الحسيني، وذلك ضمن العدد 730 وبتاريخ 16تشرين الأول 1937[3]، إلا أن أعضاء المجلس قد ردوا على هذا القرار بالاحتجاج خاصة بأن القرار قد نص على حق الحكومة البريطانية إيقاف المجلس عن القيام بإدارة ومراقبة الأوقاف الإسلامية وتوكل أعماله بشكل مؤقت إلى لجنة تؤلفها الحكومة من رئيس وعضوين انكليزيين وعضو عربي، وبهذه المذكرة عبر المجلس عن استيائه الشديد من الإجراءات القاسية والاستهتار بمشاعر المسلمين واللامبالاة بوجودهم وخصوصيتهم الدينية التي وصلت إلى حد إدارة شؤونهم الدينية وأوقافهم[4].

عقد اجتماع في مكتب السكرتير العام للحكومة البريطانية بتاريخ 6 تشرين الأول 1937 تم فيه تعيين اللجنة الثلاثية مكونة من القاضي كرين والسيد كركبرايد وعضو مسلم، لمراقبة الشؤون المالية للأوقاف الإسلامية، إلا أنه ضمن منشور تأسيس نظام الدفاع تم توقيف المجلس الإسلامي عن مراقبة شؤون الأوقاف وإدارتها إلا بالقدر الذي تصرح به اللجنة الثلاثية، مما دل على تحكم اللجنة الثلاثية في نظام المجلس وليس فقط في إدارة شؤونه المالية. بالإضافة إلى ذلك ما صدر عن اللجنة الثلاثية بتاريخ

---

[1] سميح شبيب.**التاريخ الوطني الفلسطيني الحدبث 1920-1950.** مصدر سابق، ص48-51.

[2]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.

[3]"الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي" . **ارشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم פ 989/14، تاريخ 6 تشرين الأول 1937

[4]"مراسلات المجلس الإسلامي الأعلى مع المؤسسات الحكومية" **ارشيف دولة اسرائيل** .ملف رقم פ 988/18 ، تاريخ 18 تشرين الأول 1937

22 تشرين الثاني 1937من إقالة مجموعة من موظفي المجلس من مناصبهم كوعاظ وخطباء وأئمة ومدرسين ومأموري إدارة من الذين لهم الحق في مراقبة الوظائف الدينية السابقة[1]، ومن هؤلاء الموظفين مدير الأوقاف العام السيد عزة دروزة الذي بلغ بتاريخ 20 تشرين الثاني 1937 قرار فصله عن الوظيفة وأيضاً توقف راتبه بسبب نفيه، وتحذيره من قبل الانتداب البريطاني بعدم الرجوع إلى فلسطين[2]، ولم يكتف بذلك فقد أعلن السيد كركبرايد إن المعلمين والموظفين في المدارس الإسلامية التابعة للمجلس هم كالموظفين الدينين من حق اللجنة الثلاثية عزلهم وتعينيهم وضبط شؤونهم[3].

هذه الإجراءات دفعت المجلس إلى رفع برقية إلى السكرتير العام للانتداب البريطاني لإيضاح مدى استقلاليته في اتخاذ سياسته الخاصة لإدارة شؤون المسلمين والأوقاف الإسلامية بعد تشكيل اللجنة الثلاثية وما أصاب المجلس من تدخل في شؤونه من قبلها وخاصة في إقالة الموظفين. ولكن وضح السكرتير العام إن الإجراءات التي تقوم بها اللجنة ما هي إلا عملية تسيير لأمور المجلس وضمن الشريعة الإسلامية، و على الأعضاء التعاون مع اللجنة، وهذا ما عهده منهم عند تعاونهم مع المستر كركبرايد البريطاني في تسيير شؤون الأوقاف الإسلامية وانصياع الأعضاء لسياسية السيد كركبرايد، وأن ما قامت به اللجنة من إقالة الموظفين يعود إلى تقاضيهم رواتب عالية دون القيام بوظائفهم. وقد أمل السكرتير العام من أعضاء المجلس التعاون مع اللجنة لما فيه خير بإدارة شؤون المسلمين وشؤون الأوقاف [4].

وما كان من الانتداب البريطاني سوى الاستمرار بهذه السياسة فقد صدر قرار بتاريخ 9 آذار 1938 يقضي بفصل عدد كبير من الوعاظ المنحصرة وظيفتهم في نشر الدين الإسلامي بين الجاهلين في الدين والوعظ بالقيم الإسلامية وتعليم الدين الحنيف، وهذه السياسة الجديدة اعتبرت تدخلاً آخر في أعمال المجلس بدعوة أن الميزانية لا تحتمل مصاريف ورواتب الوعاظ، مما استدعى الاعتراض على هذا القرار محاولا منع تدخل اللجنة الثلاثية أكثر في شؤونه، محددا أسماء بعض الواعظين الممكن

---

[1] "الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". **ارشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم פ 989/14، تاريخ 22 تشرين الثاني 1937.

[2] "مراسلات بين مراقب الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الأعلى في موضوع مسؤولية المراقبة على الأوقاف". **ارشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم פ988/18، تاريخ 22تشرين الثاني 1937.

[3] "مراسلات بين مراقب الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الأعلى في موضوع مسؤولية المراقبة على الأوقاف". **ارشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم פ988/18، تاريخ 29 كانون الأول 1937؛ مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936-6 اب 6/1936/131938 14/1. **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. رقم القرار 37/494، نوع القرار مدارس 15/2 .

[4] "الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي" .**ارشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم פ 989/14.

الاستغناء عنهم وقد بلغ عددهم عشرين واعظ من مناطق مختلفة من فلسطين، وبالاستغناء عنهم يمكن توفير مبلغ 240 جنيه تضاف إلى ميزانية العام 1938[1].

إلا أن سياسية اللجنة الثلاثية ما كانت إلا عملية سيطرة غير مباشرة على أعمال المجلس وخاصة المالية ففي رسالة مرفوعة من وكيل مدير الأوقاف العام إلى هيئة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى يطلب فيها إيضاح التعاون بين المجلس واللجنة في إيداع مبلغ خمسة آلاف جنيه في بنك باركلس وما حول من الاعشار والخيرات المدورة لنفس البنك وقد بلغ المبلغ المودوع من قبل الحكومة والعائد للاعشار ما يقارب 2897 جنيه، دون إحاطة وكيل مدير الأوقاف العام بمبلغ الفائدة التي ستؤخذ أسوة ببقية المبلغ [2]. وفي طلب آخر استيضاح ما اتفق عليه المجلس مع اللجنة من إيداع مبلغ آخر يبلغ 6948 جنيه بالإضافة إلى أقساط الأعشار الشهرية والخيرات المدورة البالغة ما يقارب ثلاثة ألاف جنيه في نفس حساب البنك، وكان الطلب المرفوع محاولة استيضاح وكيل مدير الأوقاف العام عن نوعية الإيداع هل هو لأجل معين أم تحت الطلب، وعلى أساس أن يكون على بينه في توديع أموال الأوقاف العائدة للمسلمين، وقد كانت الطريقة المتبعة في إيداع المال أن يقوم مدير الأوقاف العام بتحديد المبلغ الفائض من أجل الإيداع [3].

وقد انيط بالسيد كركبرايد بصفته المسؤول الأول عن اللجنة الثلاثية عملية توقيع الشيكات مع بنك باركلس إذ حصر التوقيع الشيكات في نفسه أولا، ومن ثم برئيس محاسبة الأوقاف فياض أفندي الخضرا، وبتوقيع أحد أعضاء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أمين بك التميمي أو أمين عبد الهادي[4].

وقد حددت أيضاً عملية صرف الأموال من قبل مأموري الخليل وغزة ويافا وعكا من قبل اللجنة الثلاثية إذ حددت اللجنة ما يلي :

> "....... اما فيما يتعلق بالسحب من الحسابات المشار إليها فلقد تقرر انه باستثناء نابلس، يجوز لمأموري الأوقاف المحليين المذكورة أسماؤهم أدناه ان يسحبوا من ألان ولحين إشعار آخر شكات على المصرف بالنفقات المصدق عليها، اذا كانت قيمة الشيكات لا تتجاوز العشرة جنيهات كل مرة .

---

[1] "ملف الموازنة العامة لسنة 1938". **ارشيف دولة اسرائيل.** ﻭ988/16، تاريخ 9 اذار 1938.

[2] "الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي ". **ارشيف دولة اسرائيل.** ملف رقم ﻭ 989/14، تاريخ 27كانون الأول 1937.

[3] "الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي". **ارشيف دولة اسرائيل.** ملف رقم ﻭ 989/14، تاريخ 29كانون الأول 1937.

[4] "الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي" **. ارشيف دولة اسرائيل.** ملف رقم ﻭ 989/14، تاريخ 27تشرين الأول 1937.

وكل شيك يسحب على هذه الصورة يجب ان يكون حاملا توقيع الموظفين الاثنين المذكورين ادناه :

يافا السيد سعيد الكيالي وكيل المأمور

السيد سليم الضاهر وكيل المحاسب

غزة السيد جميل الشهابي المأمور

السيد عمران الموقت المحاسب

الخليل السيد عزت صلاح المحاسب

السيد حامد عمر مساعد المحاسب

عكا السيد ناجي صلاح وكيل المأمور

السيد توفيق حمو مساعد المحاسب

ولا يجوز قبول الشيكات المسحوبة على حسابات الأوقاف في الأماكن المذكورة أعلاه إذا كانت قيمتها تتجاوز العشرة جنيهات إلا إذا كانت مذيلة بتوقيع المستر كركبرايد ولا يجوز إجراء أي سحب او دفع من الحسابات المشار إليها بغير الشيكات آو نقل أي مبلغ من الحسابات المشار إليها آو من احدها إلى الآخر إلا بتصريح كتابي من المستر كركبرايد ....." [1]

وصدر قرار آخر من قبل اللجنة الثلاثية يلزم أعضاء المجلس تحويل جميع الدعوى القضائية المالية للأوقاف الإسلامية تحت إشراف اللجنة الثلاثية، أما الأموال غير المنقولة من الملكيات فقد أجيز لإدارة الأوقاف متابعتها بشرط أن لا يبحث في القضايا إلا بعد مشاورة اللجنة الثلاثية[2]، وهذا ما هو إلا دليل على السيطرة المالية الكاملة على أوقاف المسلمين وأموالهم من قبل لجنة رئيسها الأساسي بريطاني. وعلى أساس ذلك اصدر المجلس قراراً بعدم الموافقة لسيد عادل أفندي ازعيتر باستخراج الأحكام الصادرة من محكمة الأراضي والاستئناف إلا بعد مطالعة مدير الأوقاف العام قرارا مؤرخ بتاريخ 14نيسان1938[3].

---

[1]الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي.**ارشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم ـﻫ 989/14، تاريخ 27 تشرين الأول 1937.
[2]"ملف الموازنة العامة لسنة 1938".**ارشيف دولة اسرائيل**. ـﻫ988/16، تاريخ 20 كانون الأول1937.
[3]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (14/1 6/1936/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.رقم القرار 38/653، نوع القرار شرع 1/10، تاريخ 16نيسان 1938.

وفي مراسلة من مأمور غزة للمجلس تحتوي على خبر هدم دكاكين وقفية في غزة دون علم من الأوقاف، وان حكومة الانتداب البريطاني تنوي هدم المزيد من هذه الأوقاف، مما أدى إلى خسارة المجلس لبدل الإيجار عن هذه الدكاكين البالغة 220 جنيه تقريبا، وعدم دفع الحكومة البريطانية تعويضا للمجلس عن ما هدم من الدكاكين الوقفية، وهذا يدل على مدى سيطرة الحكومة على المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي لم يملك سوى رفع رسالة يتهم فيها البلدية الاعتداء على الوقف بدون مسوغ قانوني لذلك [1].

وبالنظر إلى قرار اللجنة الثلاثية بشأن ميزانية عام 1939 تتضح صورة السيطرة الكاملة أيضا إذ أصبحت ترميمات المسجد الأقصى وترميمات الأوقاف لا تجد مبلغ مادي ضمن بنود خطة الميزانية:

"حضرات السادة أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى المحترمين لي الشرف أن أويد التفويض الشفهي الذي بلغكم إياه المستر كركبرايد وصرح لكم بموجبه بإنفاق المصروفات في شهر كانون الثاني سنة 1939، على أساس ميزانية العام المنصرم، على الخدمات الضرورية كالرواتب ونفقات إدارة الأوقاف الاعتيادية والاطعامات وأعمال الإحسان الأخرى والمدارس وإعانة الأشخاص المعوزين وما أشبه ذلك من النفقات .

2.من الصعب جدا في الأحوال الحاضرة اتخاذ التدابير لعقد اجتماع في القدس من أعضاء لجنة الأوقاف العامة لأجل وضع الميزانية لسنة 1939، ولذلك فإن الضرورة تقضي باستمرار أنفاق المصروفات على أساس ميزانية 1938المصدقة. وسأكون ممتنا إذا تكرمتم بإصدار التعليمات وفقا لما سبق بيانه.مع مراعاة الملاحظات المبسوطة في الفقرات التالية من هذا الكتاب .

3.نظرا للصعوبة التي لابست جباية الواردات وما نشأ عن ذلك من التأثير السيء في الوضع المالي لإدارة الأوقاف، يتحتم التزام جانب الاقتصاد بكل دقة وبذل كل جهد ممكن لتخفيض النفقات .

أولا: يترتب على إدارة الأوقاف إن تسير أعمالهاحتى التاريخ الذي يتم فيه وضع الميزانية لسنة 1939 وتصديقها نهائيا، على أساس الافتراض بأن الأمر قد يحوج إلى تخفيض ما لا يقل عن 10% من جميع أبواب الميزانية التي لا تشمل على التزامات مقرره، مثال ذلك نفقات السفر، والقرطاسية ونفقات التدفئة ومعدات المدارس وما شاكل ذلك من ابوا النفقات قد يتناولها التخفيض في حين ان الدفعات الثابته المخصصة لمختلف أعمال إحسان بموجب وقفية ستستمر على أساس ميزانية 1938 .

[1]"الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي"**. ارشيف دولة اسرائيل** .ملف رقم פ 989/14، تاريخ 16اذار1937.

ثانيا: يجب أن لا ينفق شيء البته من أبواب المصروفات الخاصة كترميم أو إقامة الأبنية (بما في ذلك المسجد الأقصى) وان لا ترتبط إدارة الأوقاف بأي التزام أو ذمة من هذه الأبواب إلا بعد مراجعة اللجنة حتى ولو كانت ميزانية سنة 1938 تشتمل على اعتمادات مالية لهذه الأمور .

ثالثا: يجب إن لا تجري أية زيادة أو علاوة في الرواتب إلا بعد تصديق ميزانية سنة 1939

رابعا: إن جميع المناصب الشاغرة الان أو التي قد تشغر في المستقبل يجب أن تبقى شاغرة حتى ولو كان قد تم الاتفاق فيما مضى على ملئها. وإذا رؤي أن الضرورة تقضي بملء منصب شاغر في الوقت الحاضر، فيجب إحالة المسألة إلى اللجنة .

وبالإضافة إلى هذه التعليمات الخاصة يرجى أن تقوموا انتم ومدير الأوقاف العام بكل ما يمكن لتخفيض كل نوع من أنواع المصروفات وستكون اللجنة ممتنة بصورة خاصة إذا تكرمتم بالبحث فيما إذا كان يوجد الآن بعض الوظائف التي لا تدعو الحاجة إليها والتي يمكن إلغاؤها .

4.وفي الختام أكون ممتنا فيما لو تكرمتم بإرسال ردكم إلي بعد التشاور مع مدير الأوقاف العام وبتزويدي بنسخ من التعليمات التي قد تصدرونها من اجل وضع المقررات والطلبات المدرجة في هذا الكتاب موضع العمل.واقبلوا فائق الاحترام

رئيس لجنة الاوقاف المستر RM .Irmmoride "[1].

إن محاولة سيطرة الحكومة البريطانية على المجلس من الناحية المالية والنظام العام لم تكن سوى خطوة من خطوات السيطرة على الشارع الفلسطيني، إذ تعدت إلى مرحلة مداهمة البيوت وتفتيشها وتخريب أثاث البيوت وضرب أصحابها وتمزيق المصاحف مما استدعى المجلس انتقاد الأوضاع والطلب من الحكومة عدم استفزاز مشاعر المسلمين، وان تقوم على إيقاف البوليس وعدم السماح لهم بتكرار هذه الأعمال[1]. إلا أنها لم تتوقف ففي تاريخ 27 تموز 1938 اعترض المجلس مرة أخرى على أعمال الشغب بين اليهود والعرب، ورفعوا برقية للحكومة البريطانية الممثلة في المندوب السامي يطلبون التدخل الحكيم والعادل بين الطرفين، وخاصة انه وصل باليهود القيام بإلقاء المدفعية والقذائف تجاه العرب في أكثر من مدينة فلسطينية وهم عزل من السلاح ويعملون لجلب قوتهم اليومي، غير مكترثين بعدد القتلى والجرحى الذي مليء المستشفيات، مخلفين وراءهم اليتامى والأرامل، وبدأ بذلك أعضاء المجلس يخاطبون المندوب السامي بالتدخل السريع وهذا ما وجه له ضمن البرقية:

---

[1]"مراسلات بين مراقب الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الأعلى في موضوع مسؤولية المراقبة على الاوقاف".**ارشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم 988/18פ، تاريخ 9 شباط 1939.

"يا فخامة المندوب فهل شهد التاريخ في فلسطين والحكومة فيها قائمة باي دور من أدوارها مثل هذه المأسي المريعة ؟ اللهم لا، فكيف أذن في عهد المدنية والقرن العشرين هذه المآسي وفلسطين تحت رعاية الحكومة الانجليزية. تلك فواجع وأسفاه جعلت فلسطين تدخل في دور من الخطورة عظيم تلفت إليها قلوب وتستثير نحوها عواطف حتى تكون فتنه لا تنام لها عين حتى تنقم انتقامها للبشرية البريئة من كل نفس شريرة .

يا فخامة المندوب إن جاز لنا. وسمحت لنا إن نتحدث عن الأسباب التي دفعت باليهود إلى إجترام هذه الجرائم التي يستنكرها كل ذي حاسة بشرية إلا اليهود**!!!!** (وما أدراك ما اليهود في سجل الشرائع الإلهية وفي سجل التاريخ وفي صدر العالم المتمدن وفي عواصم أوروبا المختلفة)

إن جاز لنا إن نتحدث فنحن على مثل اليقين بان اليهود ذهبوا ويشعرون أنفسهم بتساهل الحكومة معهم (وكأنهم الولد الوحيد للوالد البر الرحيم) في ما يحترمونه فلم تأخذهم على كثرة جرائمهم بغرامة ولم تجردهم من سلاح بل زودتهم بسلاح ولا حلت من جمعياتهم ولا هيئاتهم الذين منهم من يدبر لتلك المأسي وسائلها ويهيء أسبابها ولا نفى من زعمائهم احد كما فعل ذلك ويفعل بالعرب الذين تجردوا من كل قوة ونفي منهم كل ذي رأي وغصت بهم السجون والمعتقلات ونسفت بيوتهم وحرقت أمتعتهم واعدم من اعدم منهم (وتفاصيل أحوال أولئك القرى المغضوب عليهم مما تتفتت له الأكباد نريد إن نتركها لأمر الله وحده)**"**[2]

هذه الظروف مجتمعه جعلت من انجازات المجلس في عام 1938 انجازات ضعيفة مقارنة بعهد الحاج أمين الحسيني ، رغم أن كلا المرحلتين لم تكن على القدر المطلوب لإنقاذ فلسطين، فقد بدأ المجلس عهده الجديد في شراء حصر للحرم الإبراهيمي [3]، وتعمير للبرك السلمانية[4] وتصليح قناة السبيل [5]وتعمير المدرسة التنكيزية[6]ولواوين الحرم الشريف[7] وكتابة الآيات الكريمة حول قبة الصخرة [8]مع

---

[1]"الرسائل الواردة من اللجنة الثلاثية للأوقاف للمجلس الإسلامي" . **ارشيف دولة اسرائيل** .ملف رقم ס 989/14، تاريخ 15 كانون الاول 1937.

[2]"مراسلات بين مراقب الاوقاف والمحاكم الشرعية والمجلس الإسلامي الأعلى في موضوع مسؤولية المراقبة على الأوقاف".**أرشيف دولة إسرائيل.**ملف رقم ס988/18، تاريخ 27 تموز1938.

[3]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938ملف رقم (6/1936/13 4/1 1). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار37/373، نوع القرار مساجد 5/1 ، تاريخ 25 تشرين الأول 1937.

[4]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938 ملف رقم (6/1936/13 14/1). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار37/431، نوع القرار وقف 1/1،تاريخ 30 تشرين الثاني 1937.

[5]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار37/432، نوع القرار وقف1/1، تاريخ 30 تشرين الثاني 1937.

[6]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار37/434، نوع القرار مساجد 1/1 ، تاريخ 30 كانون الاول1937.

[7]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار 37/435 ، نوع القرار مساجد1/1، تاريخ 30 تشرين الثاني 1937.

[8]مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 اب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار37/445، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 13 كانون الأول 1937.

بعض التعمير في مسجد ترقوميا ومسجد جامع الرملة الكبير[1]، وتعمير المسجد الأقصى حسب قرار مدير حفظ الآثار العربية محمود احمد بك [2]، وموافقة المجلس على تعمير بنك باركلس بيافا وصرف على ذلك 42جنيه و500مل والذي يعد عمارة وقفية [3]، وإكمال تعمير ارض القلعة في الحرم الشريف الإبراهيمي [4]، وتأجير أرض المدرسة الرشيدية في القدس لحكومة الانتداب البريطاني مدة ثلاث سنوات مقابل عشرة جنيهات بالسنة [5] .

ومن أبرز الانجازات لعام 1938 تعين المجلس هيئة باسم " لجنة عمارة المسجد الأقصى المبارك " يرأسها صاحب الفضيلة الشيخ يوسف أفندي، وكل من مدير الأوقاف ومهندس الأوقاف إبراهيم أفندي شركس والسيد الحاج ياسين اللبان أعضاء، وتعمل تحت إشراف المهندس محمود بك احمد،وقد اشتملت صلاحيات الهيئة على إجراء المناقصات والمقاولات اللازمة للتعمير مع كيفية العمل، وكيفية طرح المناقصات، والنظر في العطاءات واستشارة المجلس في الأمر وبيان أسماء الأشخاص الذين قدموا العطاء وبيان مقداره [6].

بدأ المجلس بعد انتهاء المرحلة الحسينية عهد جديد من النظام الإداري المتمثل في الإدارة البريطانية ومن اللجنة الثلاثية، وأكثر الإعمال التي استطاع المجلس في مرحلته الثانية وفي السنة الأولى من تولي المجلس تغيير الموظفين وبمشورة بريطانية فقد قرر أعضاء المجلس بمشورة اللجنة الثلاثية تعيين موظفين جدد في المناصب الشاغرة وهم يوسف هيكل مأمور أوقاف ليافا، الحاج شافع أفندي عبد الهادي مأمور أوقاف لنابلس، محمد أفندي الفاهوم مأمور أوقاف لعكا، ومصطفى أفندي الرئيس مأمور أوقاف غزة، ويعقوب أفندي أبو الهدى مأمور أوقاف القدس [7].

ومن خلال البيان الصادر عن المجلس الإسلامي بتاريخ 31آب1947 يتضح مدى اتساع المشاكل الاجتماعية والدينية في المجتمع الفلسطيني والتي حاول المجلس الإسلامي الأعلى الوقوف

---

[1] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 آب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار37/459، نوع القرار 2/1، تاريخ 13 كانون الأول 1937.

[2] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 آب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** القرار رقم 38/584، نوع القرار مساجد 1/ ، تاريخ 28 شباط1938.

[3] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 آب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1) **. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار38/601، نوع القرار وقف 5/1، تاريخ 7 آذار1938.

[4] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 آب 1938 ملف رقم (6/1936/13 14/1). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**رقم القرار8/602، نوع القرار مساجد 2/1 ، تاريخ 7 آذار1938.

[5] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون أول 1936- 6 آب 1938 ملف رقم (6/1936/13 14/1)**. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار 38/639،نوع القرار وقف1/1، تاريخ 8 آذار 1938.

[6] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 آب 1938ملف رقم (6/1936/13 14/1).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار 38/826، نوع القرار مساجد 1/1، تاريخ 13تموز1938.

[7] مقرارات المجلس الإسلامي الأعلى سجل رقم (6): من 27 كانون اول 1936- 6 آب 1938 ملف رقم (6/1936/13 14/1)**.أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.**رقم القرار 38/583، نوع القرار وقف 15/2، تاريخ 28شباط 1938.

بوجهها من خلال دعوة الأئمة والخطباء والمدرسين والوعاظ بفلسطين، لمكافحة المنكرات الدينية والاجتماعية عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة، والابتعاد عن المحرمات، وذلك بعد انتشار ابتزاز الأموال، وقتل النفس، ولعب القمار، وتعاطي المسكرات داخل المجتمع الفلسطيني [1].

ظل المجلس الإسلامي الأعلى في الفترة الحسينية(1921 -1937) يستنكر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأعمال الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية في فلسطين، وذلك يعود إلى كونه مؤسسة بريطانية تدار بأيدي وطنية لا تستطيع إلا أن تستنكر ولا تملك من الحل شيئا، وفي منشور للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بتاريخ 17 نيسان1948 تتضح سياسة الاستنكار التي نتج عنها في 15ايار 1948 إعلان وثيقة الاستقلال الإسرائيلية وإعلان دولة إسرائيل وتظهر وثيقة الاستنكار مدى الألم الذي اعتصر الأمة ومدى خضوعها وخنوعها:

"منشور إلى العالمين العربي والإسلامي لمناسبة نسف اليهود لمسجد قرية سريس .... ويعلن للعالم الاسلامي والعربي و الأسف ملء نفسه ما يرتكبه اليهود من الجرائم المتكررة والتعديات الاثيمة تجاه هذه المقدسات التي اسست ليذكر فيها اسم الله وتقام فيها شعائر الدين الحنيف غير ابهين كرمتها ولا عابئين لقدسيتها و متجاوزين مراعاة اول النظم التي تعارفت عليها الانسانية واقرت احترامها الدول والامم في مختلف العصور والامصار، فقد اطلق هؤلاء اليهود النار على المسجد الاقصى المبارك في يوم جمعة والصلاة قائمة فقتلوا حارسا من حراسه وقد استنكر المجلس هذا العمل الفاضح البربري ببيان نشرته الصحف السيارة في حينه كما انهم اطلقوا النار على جامع حسن بك في يافا واستنكر المجلس ذلك في حينه ايضا ومازالت الاعتداءات اليهودية على المساجد ودور العلم والعبادة في المدن والقرى تتكرر وتتوالى تارة تقذفها بالقنابل واخرى بنسفها على من فيها من مصلين وطالبي علم "ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها اولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الاخرة عذاب عظيم".

ولما كان التمادي في هذا العدوان ينذر بالعواقب الوخيمة فإن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى يتوجه بهذا النداء إلى العالم بأسره منذرا ومحذرا وان المسلمين الذين دأبوا على المحافظة على الأماكن اليهودية المقدسة في مختلف الإنحاء وخاصة منها قدس اقداسهم في المدينة القديمة بالقدس الشريف ليرفعون عن أنفسهم ما يترتب على هذه الاعتداءات ألاثمة من مسئوليات عن المحافظة على الآمن وحماية المقدسات في البلاد في هذه الآونة وحتى انسحابها مسئولية انتهاك وحماية المقدسات في البلاد

---

[1]"منشور صادر عن المجلس الإسلامي الأعلى إلى الأئمة والخطباء والمدرسين والوعاظ بفلسطين ".**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.ملف رقم (13/47/1.14/97)، التاريخ 31 آب 1947.

في هذه الآونة وحتى انسحابها مسئولية انتهاك حرمة هذه المقدسات مشهدا على ذلك العالم قاطبة والعالمين الإسلامي والعربي خاصة " [1].

وظل المجلس في صراعه ما بين الاستنكار والواقع الذي يعيشه الشارع الفلسطيني حتى أعلن نقل صلاحياته وواجباته إلى مجلس الأوقاف الأعلى في العاصمة الأردنية بمقتضى قرار مجلس الوزراء العالي رقم 372 بتاريخ 4 نيسان1951 وبموافقة الإدارة الملكية الصادرة بالموافقة وبناء على القانون رقم 62 لسنة 1951 القاضي بسير جميع أحكام قانون الأوقاف رقم 25 لسنة 1946 على جميع أنحاء المملكة [2] بما فيها الضفة الغربية التي أصبحت جزءاً من المملكة. وتم تأسيس الهيئة العلمية الإسلامية والتي تشكلت بناء على براءة ملكية صادرة بتاريخ 19آذار1951، وتعهد إليها مهمات أمر الدعوة والإشراف وتنظيم شؤون الوعظ والإرشاد للمسلمين، إلا أن هذه الهيئة كانت في حال نزاع مستمر مع الأوقاف الإسلامية ويرجع ذلك للخلاف المالي بينهما[3] .

ومن المهام الرئيسية التي أوكلت للهيئة الإسلامية العليا حسب القرار الصادر بتاريخ 20 شباط 1953 ، إقرار الموازنة العامة في بداية كل سنة، وإقرار المشتريات والعطاءات والتعهدات والتعمير التي تزيد قيمتها عن 50 دينارا، للمجلس إنابة مجلس الأوقاف والشؤون الإسلامية بالقيام بأي عمليات إصلاح لحين اكتمال تشكيل فروعه، واختيار فاحصي الحسابات القانونية لتدقيق قيود المجلس وتقديم الحسابات للمجلس [4]. وتم تعيين عبد الله غوشة رئيسا للهيئة برتبة وزير، وكل من الشيخ يوسف طهبوب عضو للهيئة العلمية، الشيخ حمزة العربي عضو للهيئة العلمية، والشيخ عبد الحي عرفة عضو للهيئة العلمية ومفتي الخليل، وحلمي المحتسب، ومحمد عادل الشريف ونديم الملاح أعضاء للهيئة، ومحمد فال الشنقيطي عضو محكمة الاستئناف، عبد الله القلقيلي المفتي العام، سعيد عبد الله صبري قاضي القدس الشرعي، مشهور بركات مفتي نابلس، وجميل الخطيب رئيس الديوان، احمد فؤاد الإمام كاتب للهيئة العلمية [5].

إلا أنه يمكن تلخيص دور الهيئة العلمية بالرسالة الآتية من السيد عبد الله عبد الكريم حسن من رام الله والتي أرسلت إلى رئيس الهيئة العلمية وقد نصت على:

---

[1]"قرية ساريس".**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.ملف رقم (5) (13/47/2.10/97)، التاريخ 17نيسان1948.

[2]"البلاغات والتعليمات العامة " **. أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**.رقم الملف 13/45/1.13/97)، التاريخ 4حزيران1951.

[3]"تأسيس الهيئة العلمية الإسلامية"**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. رقم الملف (13/51/2.11/97)، التاريخ 16تموز1951.

[4]"مهام الهيئة الإسلامية العليا".الملف رقم 6 (13/62/2.15/97)،التاريخ :20شباط1953.

[5]"موظفي الهيئة العلمية الإسلامية المؤسسة 1951". **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** .ملف رقم 6 (13/51/2.12/97)، التاريخ: 26نيسان1959 .

"بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء " "يا أيها الذين امنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر عند الله مقتا أن تقولوا ما لا تفعلون " ،حضرة رئيس وأعضاء الهيئة العلمية المحترمين وأما بعد :

سمعتم ورأيتم وما تجاهلتم ولا عميتم عن الذي وقع من عدوان اليهود الأخير خاصة وبقية الاعتداءات عامة ألان لم نسمع لكم أي أمر على الحكومة لقربكم رجال الدين ولم نرى لكم أي عمل يعود على الأمة الإسلامية بخير وهل تتجاهلوا مسؤليتكم أمام الله وواجبكم فان كنتم تتجاهلون ذلك فسألوا دعات الأغنام بخبروكم عن واجبكم، آو إقتصرتم على صرف الرواتب الباهظة لتسدوا شهوة بطونكم إن شاء الله ستاكلون في بطونكم نارا، إن لم تغضبوا لغضب الله وترضون لرضائه فأن كنتم هيئة علمية صحيحة اجتمعتم لإعلاء كلمة الله فشمروا عن ساعدكم واعملوا واجبكم وان اجتمعتم لصدق المعاشات فقط وإعلاء كلمة الباطل فتربصوا حتى يأتي الله بأمره فيجازيكم وينبئكم بما كنتم تعملون والسلام على من اتبع الهدى وخشي الرحمن بالغيب ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر " [1].

[1]"الهيئة العليا. **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** ملف رقم 6 (13/51/2.12/97)، التاريخ:4 تشرين الأول 1953.

خاتمة الفصل الثالث

نلاحظ مما سبق أن المهام التي حددت للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ضمن النظام الذي نشر بتاريخ 15 أيار1921 من قبل الانتداب البريطاني وتحت اشرافه كانت مهام أدارية، المراد منها تسخير المجلس الإسلامي كمؤسسة مساعدة لإنتداب البريطاني وخير دليل على ذلك سقوط هذه المؤسسة بسقوط الإنتداب البريطاني وعدم إستمراريتها الا بمنظومة أردنية تقبع أيضا تحت السيطرة البريطانية .

نظر إلى المجلس بالبداية من قبل الشعب الفلسطيني كهيئة إسلامية وحكومة عربية في فلسطين منافسة للحكومة البريطانية واليهودية المتمثلة بالوكالة اليهودية، الا أن هذه الهيئة لم تحقق من الإنجازات الا القليل في ظل المشكلات التي عانى منها المجلس من عدم توفر وثائق وسجلات، وعدم توفر تجربة إدارية ومؤسساتية قبل الإنتداب، وعدم إعطاء الفرصة لإستقلال القرار العربي عن البريطاني واليهودي، وأطماع النخب الاجتماعية في المناصب على حساب الشعب الفلسطيني أدى الى انجازات ضئيلة بالمقارنة مع اخفاقات كبيرة للمجلس.

وعند المقارنة بين المرحلتين للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى نجد المرحلة الاولى الحسينية (1921-1937) تحتوي على مجموعة من الترميمات العمرانيه في الزوايا والتكايا والمساجد ، واحضار بعض الوثائق الوقفية من اسطنبول البالغ عددها 500 وثيقة كمحاولة لاثبات بعض الاملاك الوقفيه للمجلس، الى جانب شراء بعض قطع الاراضي، ورغم خطر شراء الاراضي الفلسطينية منذ بداية الانتداب البريطاني لصالح البريطانين والحركة الصهيونية الا ان المجلس بدأ بتخصيص ميزانية لشراء الاراضي فقط في عام 1933-1935 ومن ابرز هذه الاراضي عتيل والطيبة وزيتا قضاء طولكرم، واراضي دير عمرو، ومساحات صغيرة من قرى القدس مثل سلوان والسواحرة، وكانت ميزانية الشراء تعتمد على اموال ترميم المسجد الاقصى اولاً بالإضافه الى واردات من ميزانية المدن الفلسطينية .

أما فيما يخص علاقة المجلس مع الانتداب البريطاني في هذه المرحلة، كانت علاقة طيبة و دبلوماسية حتى عام 1935 و لم يكن التغير الذي طرأ على المجلس (1936-1937) وموقف رئيس المجلس أمين الحسيني وليد الصدفة بل هو وليد الشارع الفلسطيني الذي وجد في التوجه العسكري حل لمشاكله، مما أجبر النخب الأجتماعية والسياسية على أخذ تيار التوجه العسكري للحفاظ على مناصبهم. ولكن لم يكن رئيس المجلس يدرك أن تغيير توجهه سيؤدي به الى المنفى. وهذا إن دل على شيء دل على أن وظيفته في هذه المؤسسة البريطانية خرجت عن القواعد المرسومة لها من قبل الانتداب فكانت النتيجة دخول المجلس مرحلة جديدة تحت سيطرة بريطانية كاملة صورياً وفعلياً.

أما المرحلة الثانية للمجلس بعد الحسينية (1937-1948) والتي سيطر عليها من قبل اللجنة الثلاثية البريطانية برئاسة المستر كركبرايد والقاضي كرين وعضو مسلم بدأت بعد نفي الحاج امين الحسيني وعزله عن منصب رئاسة المجلس وضمن منشور نظام الدفاع النص على توقيف المجلس الشرعي عن مراقبة شؤون الاوقاف وإدارتها الا بالقدر الذي تحدده اللجنة الثلاثية ، مما دفع المجلس رفع برقية للسكرتير العام البريطاني للإيستضاح عن مدى استقلاليته في اتخاذ سياسته الخاصة لادارة شؤون المسلمين، وفي ظل هذا الظرف كانت انجازات المجلس في هذه المرحلة اكثر ضعفا من المرحلة الاولى الحسينية، فقد بدأ المجلس اعماله بعدم توفر ميزانية لترميم المسجد الاقصى وترميمات الاوقاف وبسيطرة اللجنة الثلاثية على الناحية المالية والنظام العام للمجلس، الا انه انجز بعض التعميرات والاصلاحات، بالاضافة الى تأسيس لجنة "عمارة المسجد الاقصى المبارك".

وفي ظل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدينية السيئة في الشارع الفلسطيني بعد عام 1940 بدأ المجلس بدعوة الائمة والخطباء والمدرسين والوعاظ بفلسطين لمكافحة المنكرات الدينية والاجتماعية عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة، وظل المجلس في صراعه مابين الاستنكار والواقع المفروض على المجلس من الانتداب حتى انتهاء صلاحياته وواجباته،وانتقال هذه الصلاحيات الى مجلس الاوقاف الأعلى في العاصمة الاردنية بمقتضى قرار مجلس الوزراء العالي بتاريخ 4 نيسان 1951.